



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - آذار / مارس
2019





تقديم

يسر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" في إطار متابعتها الدورية للمستجدات في السوق البترولية العالمية، أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الأول من عام 2019.

يستعرض الجزء الأول من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيتطرق إلى التطورات في المؤشرات الرئيسية لسوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتناول الجزء الثالث التطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسيل في آسيا، والكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل ومصادرها. فيما خصص الجزء الرابع لمتابعة آخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض الجزء الخامس أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويستعرض الجزء السابع والأخير من التقرير الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" أن يقدم هذا التقرير دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء، وذلك من أجل العمل وفقاً لاتجاهات ورؤية بعيدة المدى للمحافظة على مكانتها في سوق البترول العالمية.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

عباس علي النقي



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
9	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
12	1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية
23	2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة
31	ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية
31	1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
31	1.1 أسعار النفوط الخام المختلفة
37	2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية
42	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2019
42	1.2 العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
42	1.1.2 الإمدادات النفطية العالمية
51	2.1.2 الطلب العالمي على النفط
58	3.1.2 مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
64	2.2 العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
66	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
66	1.3 واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية
74	2.3 واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية
74	3.3 واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
75	4.3 واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
76	5.3 صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
76	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
82	ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية
82	1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
83	2. انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
84	3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا
87	رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقت المتجددة
93	خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
99	سادساً : التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ
101	سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
107	الخلاصة

رقم الصفحة	قائمة الأشكال
11	الشكل 1: التقديرات والتوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2018 – 2019
12	الشكل 2: التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2018 – 2019
23	الشكل 3: التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2018 – 2019
34	الشكل 4: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014 – 2019
36	الشكل 5: المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2018 – 2019
37	الشكل 6: المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، 2018 – 2019
40	الشكل 7: المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019
41	الشكل 8: نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر مارس 2019
43	الشكل 9: التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2018 – 2019
45	الشكل 10: التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية 2018 – 2019
47	الشكل 11: التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2018 – 2019
49	الشكل 12: المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019
50	الشكل 13: تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 – 2019
52	الشكل 14: التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2018 – 2019



رقم الصفحة	قائمة الأشكال	
54	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2018 – 2019	الشكل 15:
58	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، 2018 – 2019	الشكل 16:
61	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	الشكل 17:
64	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2018 – 2019	الشكل 18:
69	مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018 – 2019	الشكل 19 :
69	مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 – 2019	الشكل 20:
72	وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018-2019	الشكل 21:
72	وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 – 2019	الشكل 22:
79	التطورات في كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2018 – 2019	الشكل 23:
82	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2018 – 2019	الشكل 24:
84	متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2018 – 2019	الشكل 25:
103	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك، 2016 – 2019	الشكل 26:
105	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك، 2016 – 2019	الشكل 27:

رقم الصفحة	قائمة الجداول
10	الجدول 1: تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2018 – 2019
33	الجدول 2: متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2018 – 2019
39	الجدول 3: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019
43	الجدول 4: تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
48	الجدول 5: متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019
51	الجدول 6: تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2018 – 2019
53	الجدول 7: تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية
57	الجدول 8: تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة)
63	الجدول 9: تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
68	الجدول 10: مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019
71	الجدول 11: وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019
73	الجدول 12: تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
73	الجدول 13: تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
78	الجدول 14: تطور كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2018 – 2019
80	الجدول 15: تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2018 – 2019
81	الجدول 16: تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية



رقم الصفحة	قائمة الجداول	
83	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	الجدول 17:
86	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا	الجدول 18:
91	قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017	الجدول 19:
92	إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2016	الجدول 20:
93	الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك	الجدول 21:
95	تعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)	الجدول 22:
102	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	الجدول 23:
104	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	الجدول 24:

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي نمواً أضعف من المتوقع خلال الربع الأول من عام 2019، يأتي ذلك تزامناً مع تراجع الأنشطة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى مزيد من المراجعة الهبوطية لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2019. حيث تشير غالبية هذه التوقعات إلى تأثر أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات على المدى القريب، كاستمرار التوترات التجارية العالمية، وتلاشي الحوافز المالية الأمريكية، وضعف الأوضاع المالية في العديد من الاقتصادات النامية و الناشئة، إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، والقضايا المالية في بعض اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، والتباطؤ في اليابان، وارتفاع مستويات الديون العالمية لتصل وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي إلى مستوى يتجاوز ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد العالمي.

وتشير التوقعات إلى أن تأثير التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيظل محدوداً، وذلك على خلفية الأجواء الإيجابية التي تسود المفاوضات التي بدأت بين الطرفين في بداية شهر ديسمبر 2018، ليعلن الرئيس الأمريكي في الرابع والعشرون من شهر فبراير 2019 عن تأجيل زيادة الرسوم الجمركية على السلع الصينية، المقدرة بنحو 200 مليار دولار، والتي كانت من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في بداية شهر مارس. ومع ذلك، قد يؤدي ارتفاع التوترات حول التجارة، مع نتائج تزايد حالة عدم اليقين، إلى تراجع الثقة في قطاع الأعمال والمستهلكين، وهو ما يُشكل ضغطاً إنخفاضي متزايد على توقعات أداء الاقتصاد العالمي. كما أن القيود الحمائية التجارية المكثفة قد تؤثر على الاستثمارات وتدفقات رأس المال والإنفاق الاستهلاكي، مما سينعكس بشكل سلبي على سوق النفط العالمي.

وفي هذا السياق أشار صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته لحالة الاقتصاد العالمي إلى توقع إنتعاش النمو في أداء الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عام 2019، بدعم من ظهور بوادر في الأفق تشير إلى اتفاق تجاري وشيك بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب التيسير الكبير للسياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى والذي أمكن تحقيقه بفضل غياب الضغوط التضخمية رغم النمو الذي يقترب من المعدل الممكن. فقد تحول كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك



المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا إلى موقف نقدي أكثر تيسيراً. وعززت الصين إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2018 بمعدل 3.6%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018 والبالغة 3.7%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.2% في عام 2019، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 3.5%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)

تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2018-2019 (%)

التغير في التقديرات والتوقعات الأولية (%)		التقديرات والتوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019		التقديرات والتوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2018		
2019	2018	2019	2018	2019	2018	
(0.3)	(0.1)	3.2	3.6	3.5	3.7	العالم
(0.3)	–	1.7	2.3	2.0	2.3	الدول الصناعية
(0.2)	–	2.4	2.9	2.6	2.9	الولايات المتحدة
(0.4)	–	0.6	0.8	1.0	0.8	اليابان
(0.5)	(0.1)	1.2	1.8	1.7	1.9	منطقة اليورو
–	0.1	6.1	6.6	6.1	6.5	الصين
(0.1)	(0.2)	7.1	7.3	7.2	7.5	الهند
–	–	1.8	1.1	1.8	1.1	البرازيل
(0.1)	0.7	1.6	2.3	1.7	1.6	روسيا

ملاحظة:

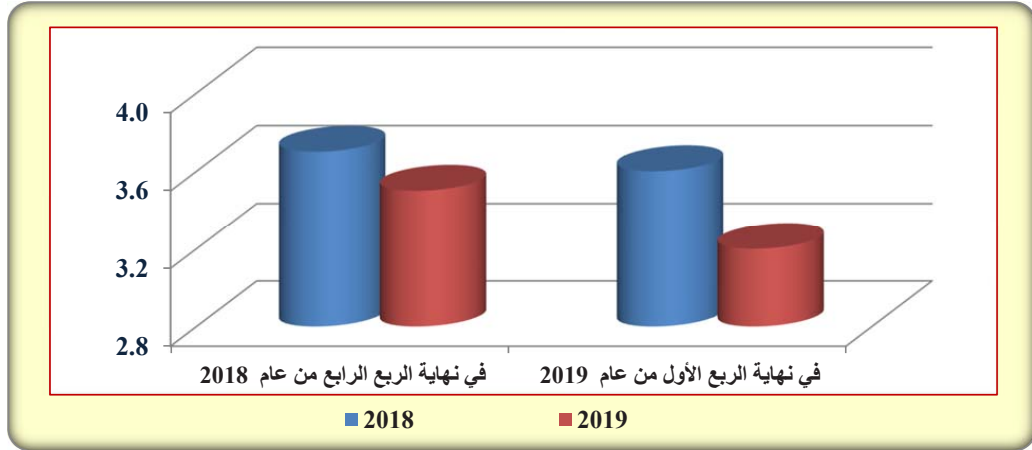
– الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
– 2018: تقديرات / 2019: توقعات

المصادر:

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك .

الشكل (1)

التقديرات والتوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2018 – 2019 (%)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعود التغير في توقعات عام 2019 إلى التراجع الملحوظ في أداء معظم اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة خلال الربع الأول من عام 2019، لتزيد المخاوف بشأن إمكانية تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019.

يأتي ذلك تزامناً مع تعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة التي توصلت إليها دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) في شهر ديسمبر 2018، بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، أي حتى شهر يونيو 2019، والتي تم التوصل إليها لمعالجة اختلال التوازن المتنامي بين العرض والطلب العالمي على النفط. هذا ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإتفاق بشكل إيجابي إلى حد ما على أداء اقتصادات الدول المنتجة للنفط، جنباً إلى جنب مع ارتفاع نسبي محدود في حجم الاستثمارات على المدى القريب.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

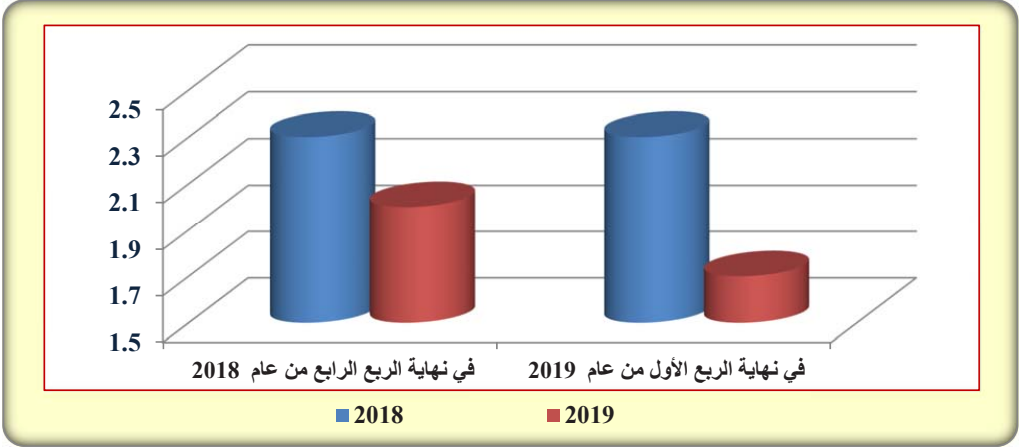


1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2018 بمعدل 2.3%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نموه بمعدل 1.7% في عام 2019، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2%، كما يوضح الشكل (2) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.

الشكل (2)

التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2018-2019 (%)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

1.1. اقتصادات دول أمريكا الشمالية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في اجتماعه الذي عُقد في شهر مارس 2019، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند مستوى يتراوح ما بين 2.25% إلى 2.50%، وذلك للمرة الثانية خلال عام 2019، مؤكداً على إيقاف حملته التي استمرت ثلاث أعوام لتشديد السياسة النقدية. كما خفض مجلس الاحتياطي من تقديرات ارتفاع سعر الفائدة خلال الفترة المتبقية من عام 2019. وقد جاء ذلك على خلفية تزايد المخاوف بشأن احتمال الإغلاق الفعلي لبعض أسواق الائتمان، وخاصة تلك المتعلقة بالقروض ذات العائد المرتفع، بسبب ارتفاع قيمة الدولار.

إلى جانب توقف معدل التضخم الأمريكي بشكل غير متوقع عن الارتفاع نحو هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2% خلال النصف الثاني من عام 2018. وتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي الأمريكي مقارنة بمعدله المرتفع المسجل خلال الربع الرابع من عام 2018، خاصة بعد الإغلاق الجزئي الأخير للحكومة الفيدرالية الأمريكية¹.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى بدء تطبيق الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية في الثاني والعشرين من شهر ديسمبر 2018، بعد تخطي الموعد النهائي للتوصل لاتفاق حول تمويل الحكومة لبناء الجدار الحدودي مع المكسيك، واستمر حتى الخامس والعشرين من شهر يناير 2019، وهو الأطول في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر هذا الإغلاق الجزئي هو الثالث من نوعه خلال عام 2018، حيث أغلقت الحكومة لمدة ثلاثة أيام، خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير 2018، وكانت المرة الثانية في التاسع من شهر فبراير، إلا أنه لم يدم سوى بضع ساعات فقط، ويعد هذا الحدث هو الأول من نوعه، الذي تغلق فيه الحكومة لثلاث مرات خلال عام واحد منذ عام 1977.

بشكل عام، جاء قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي متسقاً مع تذبذب الأداء الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2019. حيث ارتفع عدد الوظائف الأمريكية خلال شهر يناير 2019 بشكل ملحوظ، وخاصة في القطاعات غير الزراعية (الرعاية الصحية والخدمات الغذائية والتشييد والتصنيع وتجارة التجزئة) التي شهدت ارتفاعاً في عدد الوظائف بلغ نحو 302 ألف وظيفة، قبل أن يتوقف نمو الوظائف الأمريكية تقريباً في شهر فبراير، حيث تم إضافة 33 ألف وظيفة فقط في ظل انكماش في الأجور بقطاع التشييد وبضعة قطاعات أخرى، مسجلاً أضعف معدل نمو منذ شهر سبتمبر 2017، وذلك رغم نمو متوسط الأجور بأعلى وتيرة منذ شهر يونيو 2009. وفي شهر مارس ارتفع عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية بنحو 196 ألف وظيفة، بدعم من تحسن الأحوال الجوية التي عززت من نشاط بعض القطاعات مثل البناء والتشييد.

يأتي هذا تزامناً مع ارتفاع معدل البطالة بشكل غير متوقع خلال شهر يناير 2019 على الرغم من ارتفاع عدد الوظائف ليصل إلى 4%، وهو أعلى مستوى له منذ شهر يوليو 2018، وذلك نتيجة

¹ وقف التمويل لنحو 25% من مؤسسات الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وهذا يعني تأثر اعتمادات كل من وكالة الأمن الوطني ووزارة العدل ومشاريع التطوير المدنية والإسكان إلى جانب أمور أخرى. وتشير التقارير الرسمية إلى تأثر نحو 800 ألف موظف فيدرالي بهذا الإغلاق، إضافة إلى خسارة الاقتصاد الأمريكي ما لا يقل عن 6 مليار دولار.



الإغلاق الجزئي للحكومة الفيدرالية، قبل أن يتراجع إلى 3.8% خلال شهري فبراير ومارس، على خلفية إنتهاء هذا الإغلاق و عودة موظفي الحكومة الفيدرالية إلى وظائفهم. وفي هذا السياق، يذكر أن معدل البطالة في الولايات المتحدة قد أستقر عند مستوى 3.7% خلال الفترة (سبتمبر – نوفمبر 2018) وهو أدنى مستوى له منذ عام 1969. وارتفع متوسط النمو السنوي في الأجور لكل العاملين في القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة خلال شهر فبراير 2019 إلى 3.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق مسجلاً أكبر زيادة له منذ عام 2009، قبل أن يتراجع إلى 3.2% على أساس سنوي خلال شهر مارس.

من جهة أخرى، تراجع التضخم السنوي بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2019، تماشياً مع تراجع تكاليف الطاقة، حيث انخفض معدل التضخم السنوي إلى 1.6% خلال شهر يناير 2019، مقارنة بنحو 1.9% خلال شهر ديسمبر 2018. وواصل إنخفاضه خلال شهر فبراير مسجلاً أدنى وتيرة ارتفاع في تسعة عشر شهراً وهي 1.5%. قبل أن يعاود الارتفاع إلى 1.9% خلال شهر مارس على خلفية زيادة تكاليف الغذاء بأكبر وتيرة في أربع أعوام.

وتباطئ نمو إجمالي الإنتاج الصناعي بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2019، متأثراً بتراجع إنتاج الصناعات التحويلية وبخاصة صناعة السيارات والالات والاثاث، إلى جانب التقارير الضعيفة لمبيعات التجزئة و الاسكان. حيث تشير أحدث البيانات إلى نمو إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي في شهر فبراير 2019 بنسبة 3.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ويعد ذلك أقل من مستواه المسجل خلال شهر يناير عندما بلغ 3.9% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق.

كما تأثرت مستويات الطلب المحلي بشكل ملحوظ بالتباين الذي شهدته مبيعات التجزئة خلال الربع الأول من عام 2019 حيث ارتفعت بمعدل نمو بلغ 0.7% خلال شهر يناير مقارنة بالشهر السابق، مدفوعة بزيادة مشتريات مواد البناء والإنفاق التقديري. ثم تراجعت بنحو 0.2% خلال شهر فبراير، متأثرة بموجة البرد الشديدة التي شهدتها الولايات المتحدة. قبل أن تعاود الارتفاع خلال شهر مارس محققة أعلى وتيرة نمو شهري لها منذ شهر سبتمبر 2017 وهي 1.6%، بدعم من إنتعاش مبيعات السيارات ومحطات البنزين. وفي هذا السياق، يذكر أن مؤشر ثقة المستهلك قد إنخفض من أعلى مستوى له منذ عام 2000 وهو 137.9 نقطة في شهر أكتوبر 2018 ليصل إلى 120.2 نقطة

في شهر يناير 2019، ثم ارتفع إلى 131.4 نقطة في شهر فبراير، قبل أن يعاود الإنخفاض خلال شهر مارس إلى 124.1 نقطة. وهو ما يعكس زيادة المخاوف من استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2019.

وانخفض العجز التجاري الأمريكي إلى 51.1 مليار دولار في شهر يناير 2019، واستمر في الإنخفاض خلال شهر فبراير ليصل إلى 49.4 مليار دولار، مسجلاً أدنى مستوى له في ثمان أشهر، يأتي ذلك على خلفية خفض الواردات من الصين والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تشير بيانات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن العجز التجاري الأمريكي قد بلغ نحو 621 مليار دولار خلال عام 2018 وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، كما تشير البيانات إلى ارتفاع العجز التجاري السلعي إلى مستوى قياسي هو الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة بلغ 891 مليار دولار، وذلك برغم سياسة "أمريكا أولاً" التي ينتهجها الرئيس الأمريكي.

هذا ولا تزال هناك تحديات سياسية ومالية تواجه أداء الاقتصاد الأمريكي، ويتعين رصد العديد من المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الأعمال عن كثب في المستقبل القريب. يأتي في مقدمة هذه التحديات، القضايا المتعلقة بالتجارة، لا سيما العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتحديد الآثار الفعلية للإغلاق الجزئي الأخير للحكومة الفيدرالية، إضافة إلى وجود بعض الشكوك حول السياسات النقدية المجلس الفيدرالي الأمريكي، والتوترات السياسية الداخلية.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 بمعدل 2.9%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018. في حين تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2019 بمعدل 2.4%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.6%. **كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.**

تباين أداء الاقتصاد الكندي خلال الربع الأول من عام 2019، وإن كان هناك بعض المؤشرات على حدوث إنتعاش نسبي بدعم من قطاعات البناء والتصنيع. حيث ارتفع الإنتاج الصناعي خلال شهر يناير 2019 بمعدل بلغ 1.9% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، ويعد ذلك أعلى من مستواه المسجل خلال شهر ديسمبر 2018 عندما بلغ 1.3% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. في حين



تراجع مؤشر مديري المشتريات للصناعات التحويلية ليصل إلى 50.6 نقطة في شهر مارس 2019 مقارنة بنحو 52.6 نقطة في شهر فبراير ونحو 53 نقطة في شهر يناير.

إلا إنه يتوقع أن يشهد أداء الاقتصاد الكندي تباطؤ على المدى القريب، نتيجة ارتباط أداء الاقتصاد الكندي بشكل كبير بالديناميكية المستمرة في الاقتصاد الأمريكي، حيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الأكثر أهمية لكندا. يأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تأثير الاقتصاد الكندي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي من قطاعي التعدين والنفط، على خلفية تعديلات إنتاج النفط في مقاطعة Alberta الكندية، وبرغم تحسن أسعار النفط.

وفي هذا السياق، يذكر أن مقاطعة Alberta الكندية، أكبر مقاطعة منتجة للنفط الخام، قد بدأت بخفض إنتاجها بنحو 325 ألف برميل/يوم، منذ شهر يناير 2019، وذلك بهدف خفض المخزون النفطي المتراكم بسبب استمرار المشاكل التي تواجهها كندا في عمليات نقل الخام من رمال Alberta النفطية إلى أسواق تصدير النفط، وأهمها عدم توافر عدد كافٍ من خطوط الأنابيب، إضافة إلى نقص عربات السكك الحديدية، الأمر الذي أدى إلى بيع خام Alberta الكندي، بسعر أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالأسعار العالمية. وفي شهر مارس 2019 أعلنت حكومة مقاطعة Alberta عن تخفيف القيود المفروضة على إنتاج النفط، وقررت زيادته بنحو 25 ألف برميل/يوم اعتباراً من شهر مايو و إضافة 25 ألف برميل/يوم أخرى اعتباراً من شهر يونيو، وذلك نتيجة تقلص الفارق بين سعر خام غرب تكساس الوسيط و سعر برميل نفط غرب كندا.

وقد انعكس ذلك بالفعل على معدل التضخم في كندا، حيث ارتفع خلال شهر مارس 2019 مدفوعاً بارتفاع أسعار وقود السيارات ليصل إلى 1.9% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، مقابل نحو 1.4% و 1.5% على أساس سنوي خلال شهري يناير وفبراير على الترتيب.

وبجدر بالذكر، أنه قد تم توقيع اتفاقية تجارية جديدة (USMCA) بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا في نهاية شهر نوفمبر 2018، لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) السارية منذ عام 1994، ويُعد ذلك نتيجة إيجابية للصادرات التي تُشكل عنصراً هاماً للاقتصاد الكندي، حيث تم تجنب القيود التجارية الأمريكية إلى حد كبير.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كندا في عام 2018 بمعدل 1.8%، وهو مستوى أقل من النمو المقدر في نهاية الربع الرابع من عام 2018 والبالغ 2.1%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2019 بمعدل 1.4%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.8%.

2.1. اقتصادات دول آسيا/الهادي الصناعية

أظهرت أحدث البيانات تباطؤ ملحوظاً في أداء الاقتصاد الياباني، لتنتهي بذلك أطول فترة من النمو شهدتها الاقتصاد الياباني منذ عقود. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الإنتاج الصناعي والتباطؤ الكبير في الصادرات، إضافة إلى ضعف مستويات الطلب المحلي، نتيجة نقص العمالة في سوق العمل، وذلك انعكاساً لارتفاع معدلات الشيخوخة في مقابل انخفاض معدل المواليد. وفي هذا السياق، رفعت الحكومة اليابانية سن التقاعد إلى 65 عاماً، كما أقرت قانوناً جديداً يعكس تغييراً كبيراً في سياستها ويسمح بدخول مزيد من الأيدي العاملة الأجنبية لتخفيف النقص في العمالة.

كما قد يعزى جزء من التراجع في أداء الاقتصاد الياباني إلى استمرار تعافيه من الظواهر الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل التي شهدتها اليابان خلال النصف الثاني من عام 2018، وهو ما أدى إلى إغلاق المصانع وألحق أضراراً ملموسة بالإنفاق الرأسمالي للشركات، إلى جانب تأثره بالتوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وقد تراجع سعر صرف الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مدفوعاً بتراجع الطلب عليه كملاذ آمن في الأسواق، أمام قوة الدولار الأمريكي. يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه البنك المركزي الياباني على مواصلة الاتجاه نحو المحافظة على سياسة نقدية تيسيرية، تزامناً مع الرفع المتوقع في ضريبة المبيعات باليابان خلال شهر أكتوبر 2019، في محاولة لمواجهة مشكلة الشيخوخة التي تواجه المجتمع الياباني، وما يفرضه ذلك من تحسين وتوسيع لبرامج الضمان والحماية الاجتماعية، وكذلك تمويل القيمة المتزايدة لقطاع الرعاية الصحية، كما سيتم توجيه نصف الحصيلة المرتقبة من الزيادة الضريبية نحو دعم قطاع التعليم.



وانخفض الطلب المحلي بالتزامن مع تراجع تجارة التجزئة في شهر يناير 2019 بمعدل 0.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، قبل أن تحقق نمواً بلغ 0.4% فقط على أساس سنوي خلال شهر فبراير. وتراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ خلال شهر يناير، تماشياً مع انخفاض تكاليف البنزين للمرة الأولى في أكثر من عامين، مسجلاً 0.2% فقط مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، واستقر عند نفس المستوى خلال شهر فبراير، قبل أن يرتفع إلى 0.5% على أساس سنوي خلال شهر مارس. وبشكل عام يبقى معدل التضخم دون عتبة 2% التي يستهدفها البنك المركزي الياباني، مدعوماً بشكل أساسي بنقص العمالة وارتفاع الأجور، ليستقر معدل البطالة عند أقل مستوى له في تسعة أشهر وهو 2.3%، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأجور وتسارع معدلات التضخم على المدى القريب.

أما فيما يخص الصادرات اليابانية خلال الربع الأول من عام 2019، فقد استمرت في تراجعها الذي بدء خلال الربع الأخير من عام 2018، وإن كان بشكل ملحوظ. حيث إنخفضت في شهر يناير 2019 بمعدل بلغ 8.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وتراجع هذا المعدل إلى 1.2% على أساس سنوي في شهر فبراير. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الصادرات اليابانية إلى الصين، التي تُعد أكبر شريك تجاري، بنسبة 17.4% خلال شهر يناير مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، الأمر الذي أسهم في زيادة العجز في الميزان التجاري لليابان ليصل إلى 12.6 مليار دولار. وقد إنخفض الإنتاج الصناعي في اليابان في شهر فبراير 2019 بنسبة 1.3% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق وهو مستوى أقل مقارنة بنمو بلغت نسبته 0.1% فقط على أساس سنوي في شهر يناير، ويعزى ذلك إلى تراجع أوامر التصنيع بنحو 11.5%.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان في عام 2018 بمعدل 0.8%، وهو نفس مستوى النمو المقدر في نهاية الربع الرابع من عام 2018، كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 بمعدل 0.6%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1%، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

لا يزال الاقتصاد الكوري الجنوبي يشهد بعض مؤشرات التباطؤ في أدائه تماشياً مع ما تشهده اقتصادات أهم شركائه التجاريين والاقتصادات الآسيوية المماثلة، يأتي ذلك بالرغم من استمرار تراجع المخاوف الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية.

حيث إنخفضت صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 11.1% خلال شهر فبراير 2019 مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق لتصل إلى 39.6 مليار دولار، وهو الشهر الثالث على التوالي الذي تسجل فيه الصادرات إنخفاضاً متواصلاً، وتعد السابقة الأولى من نوعها منذ شهر يوليو 2016. كما إنخفض الإنتاج الصناعي في شهر فبراير 2019 بمعدل 1.3% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وذلك عقب ارتفاعه في شهر يناير بنحو 0.7% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. هذا وقد تُشكل احتمالية زيادة الحمائية التجارية بعض التأثيرات الاقتصادية المعاكسة.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في عام 2018 بمعدل 2.7% وهو أبطئ وتيرة نمو منذ عام 2012، وذلك على خلفية تأثير تراجع استثمارات الشركات بشكل كبير على رابع أكبر اقتصاد في آسيا، ويُعد مستوى أعلى من التقديرات الأولية الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018 والبالغة 2.6%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 2.4% وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق.

3.1. اقتصادات الدول الأوروبية

شهد الربع الأول من عام 2019 استمرار الأداء الهبوطي لمعظم اقتصادات منطقة اليورو، الذي بدء في النصف الثاني من العام الماضي، في حين يتوقع أن يصبح التباطؤ أكثر حدة خلال الفترة المتبقية من عام 2019. حيث سيظل اقتصاد منطقة اليورو متأثراً بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، ومن أهمها، الديون السيادية المرتفعة وبخاصة في إيطاليا، والتي لديها ثالث أعلى مستوى للديون السيادية في العالم، حيث لا زالت فروق العائد على السندات الإيطالية كبيرة، رغم إنخفاضها مقارنة بأعلى مستوياتها التي بلغت خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2017، وهو ما قد يزيد من الضغوط على البنوك الإيطالية، وينعكس بالتالي على النشاط الاقتصادي، وتتفاقم ديناميكية الدين. وفي هذا السياق، تُظهر البيانات الرسمية الأخيرة دخول إيطاليا مرحلة "الركود الفني" وهو الذي



يحدث عند إنكماش النمو لربعيين متتاليين، لتصبح هي الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، التي تعاني الركود، وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يأتي ذلك على خلفية تراجع الإنتاجين الصناعي والزراعي وركود قطاع الخدمات على نحو تجاوز كل التوقعات. أما النظرة الإيجابية الحالية فهي الانخفاض النسبي في علاوة المخاطرة بالنسبة لأدوات الدين، مع إشارة البنك المركزي الأوروبي إلى اتباع سياسة نقدية متسقة، وعدم رفع أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2019 على الأقل.

يأتي ذلك بالتزامن مع الضعف الواضح في أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وهو الاقتصاد الألماني، الذي يعاني من اضطرابات في قطاع صناعة السيارات و تراجع طلبات التصنيع بشكل عام على غير المتوقع، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الإتحادي في ألمانيا. مع تزايد المخاوف الأوروبية من التعريفات الأميركية على السلع الأوروبية وأهمها السيارات، وتوقع ارتفاع الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في فرنسا، على خلفية حركة الاحتجاجات الداخلية الأخيرة، وهو ما يعني زيادة العجز في ميزانيتها لعام 2019، إضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، حيث تزايدت المخاوف من حدوث هذا الخروج بدون إتفاق.

وفي هذا السياق، تراجع البنك المركزي الأوروبي عن الاستمرار في تشديد السياسة النقدية، وبدء في إتباع سياسة نقدية بالغة التيسير، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات قياسية منخفضة خلال العام الحالي على الأقل. كما تم الإعلان عن مجموعة إجراءات جديدة لتحفيز اقتصاد منطقة اليورو المتباطئ، ومن أهمها عملية جديدة لإعادة التمويل المستهدفة الطويلة الأجل "LTRO"، بدءاً من شهر سبتمبر 2019، تهدف جزئياً إلى مساعدة البنوك على تمديد قروض قائمة من المركزي الأوروبي، تزيد قيمتها على 720 مليار يورو، وتفادي أزمة ائتمان قد يتفاقم معها تأثير التباطؤ الاقتصادي الحالي.

من جانب آخر، فإن توقع تباطؤ النشاط الاقتصادي لأهم شركاء أوروبا التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، سوف يؤثر على الاقتصادات المعتمدة على التصدير من ألمانيا، وإلى حد ما فرنسا. علاوة على ذلك، قد تؤثر احتمالية زيادة الحمائية التجارية على معدلات النمو الاقتصادي المستقبلية لمنطقة اليورو بشكل عام.

وتشير أحدث البيانات المتعلقة بمعدل البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاضه في شهر فبراير 2019 إلى 7.8%، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من عشر سنوات، إلا إنه ما يزال عالي المستوى. ويتباين معدل البطالة على نطاق واسع ما بين دول منطقة اليورو، حيث بلغ في ألمانيا 3.1% وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، وفي فرنسا 8.8%، وفي إيطاليا 10.7%، وفي أسبانيا إنخفض معدل البطالة إلى 13.9% وتعد هي المرة الأولى منذ عام 2008 التي يقل فيها هذا المعدل عن 14%.

وترجع معدل التضخم تماشياً مع ارتفاع مستويات الاستهلاك والتحسينات في سوق العمل خلال الربع الأول من عام 2019، مسجلاً 1.5% في شهر مارس مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ليبقى أقل من المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي ينبغي أن يكون أقل قليلاً من 2%. أما فيما يخص الإنتاج الصناعي فقد ارتفع خلال شهر يناير 2019 بنسبة 1.9% مقارنة بالشهر السابق بدعم من الزيادة في إنتاج الطاقة، غير إنه سجل تراجعاً بنسبة 0.7% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي. وفي شهر فبراير 2019 أدى إعتدال الأحوال الجوية إلى إنخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر السابق، وإنخفاضه بنسبة 0.3% على أساس سنوي.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2018 بمعدل 1.8%، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018 والبالغة 1.9%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 1.2% وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 1.7%، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

وتكتنف حالة من عدم اليقين باقتصاد المملكة المتحدة، حيث أثارت التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) الكثير من الشكوك حول هذه العملية. ففي الخامس عشر من شهر يناير 2019، صوت مجلس العموم البريطاني بأغلبية ساحقة ضد خطة رئيسة الوزراء لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في أكبر هزيمة برلمانية تتلقاها حكومة بريطانية في التاريخ المعاصر، ومن أبرز أسباب رفض الخطة تضمناها بنداً مثيراً للجدل يتعلق بالحدود بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة، وجمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي. وفي السابع والعشرين من شهر فبراير وافق البرلمان البريطاني على النسخة المعدلة من إتفاق Brexit التي قدمتها رئيسة



الوزراء والتي تحمل إمكانية تأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أن قادة الاتحاد الأوروبي حذروا من أن أي تأجيل سيكون مشروطاً. وفي الحادي والعشرين من شهر مارس توصل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى توافق بشأن تأجيل موعد تنفيذ إتفاق Brexit، بعد أن قبلت رئيسة الوزراء البريطانية مقترحاً يوصي بتأجيل موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من التاسع والعشرين من شهر مارس حتى الثاني عشر من شهر أبريل 2019، مع إمكانية تمديد هذا الموعد حتى الثاني والعشرين من شهر مايو 2019 في حال موافقة النواب البريطانيين على الاتفاق الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء مع الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً في التاسع والعشرين من شهر مارس 2019 رفض مجلس العموم البريطاني للمرة الثالثة إتفاق Brexit، ليصبح الموعد النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الثاني عشر من شهر أبريل، مع محاولة تمديد هذا الموعد مجدداً، لنتزايد المخاوف بشأن احتمال خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي "بدون إتفاق". وفور إعلان نتيجة التصويت دعا رئيس المجلس الأوروبي إلى قمة أوروبية طارئة تعقد في العاشر من شهر أبريل 2019 لبحث التطورات. هذا وتشير أحدث التقارير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد يمدد مهلة خروج بريطانيا حتى نهاية شهر أكتوبر 2019.

ووفقاً لبنك إنجلترا، أصبح الاقتصاد البريطاني حالياً أقل بنسبة 2% مما كان سيحققه لو اختارت بريطانيا البقاء في الاتحاد الأوروبي، كما أن النظام المالي في أوروبا قد يواجه صعوبات في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، حيث أن المؤسسات المالية البريطانية "ليست بعد في موقع تقديم كل خدماتها المالية إلى الزبائن الأوروبيين"، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حالات من الفوضى المالية. في غضون ذلك، تشير أحدث المؤشرات إلى التباطؤ في اقتصاد المملكة المتحدة.

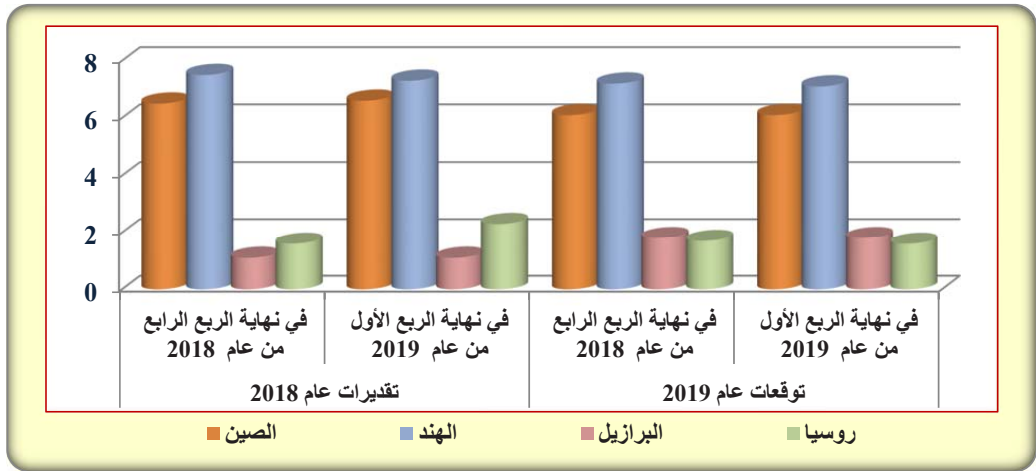
وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 2018 بمعدل 1.4%، وهو مستوى أعلى من النمو المقرر في نهاية الربع الرابع من عام 2018 والبالغ 1.3%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 1.3% وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.4%.

2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشئة، حيث من المتوقع تراجع معدل نمو الناتج لكل من الهند وروسيا في عام 2019. في حين يتوقع استقرار نمو الناتج للصين و البرازيل. وفي العديد من الدول النامية، يشكل التباطؤ في أسعار السلع الأساسية ضغطاً كبيراً على اقتصاداتها، وهذا ما يُصعب حدوث تحسن في النمو الاقتصادي لهذه الدول بشكل ملموس، كما يوضح الشكل (3) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.

الشكل (3)

التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة،
2018-2019
(%)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وشهد أداء الاقتصاد البرازيلي نمواً معتدلاً خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك بعد أن سجل أسرع وتيرة نمو في نحو عام ونصف العام خلال الربع السابق. يأتي ذلك بدعم من المؤشرات الرئيسية الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد البرازيلي على مدى شهري يناير وفبراير، ومن أبرزها النمو القوي للقطاع الخاص في قطاعي التصنيع والخدمات.

كما كان للتحسن في أسعار النفط الخام العالمية، أثر إيجابي على اقتصاد البرازيل الذي يعتمد على الصادرات النفطية، رغم التقلب الذي شهده حجم إنتاجها النفطي خلال الربع الأول من عام



2019 ليقل عن المتوقع، نتيجة أعمال الصيانة للمنشآت النفطية والتي من المخطط استمرارها حتى شهر يونيو 2019. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن البرازيل تُعد أكبر المستفيدين من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا، حيث ارتفعت صادرات النفط البرازيلية إلى الصين بنحو 50% خلال الربع الأول من عام 2019 لتصل إلى نحو 660 ألف برميل/يوم، وذلك وفقاً لبيانات شركة "Petrobras" المملوكة للدولة. حيث اتجهت الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، نحو النفط البرازيلي بديلاً للنفط الفنزويلي الثقيل. هذا ومن المتوقع أن تتحسن صادرات النفط البرازيلية إلى الصين خلال النصف الثاني من عام 2019، وذلك على خلفية بدء المنصة العائمة العملاقة "P-67" إنتاجها خلال شهر فبراير، ليرتفع إنتاج البرازيل بنحو 365 ألف برميل/يوم، في زيادة سنوية هي الأكبر منذ 20 عاماً على الأقل، وذلك وفقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية.

وفي الوقت ذاته، استمرت التحديات التي تواجه الصادرات البرازيلية إلى الأرجنتين، ثالث أكبر شريك تجاري للبرازيل، والتي تعاني ركوداً في اقتصادها، لتتخفص تلك الصادرات خلال شهر فبراير بنسبة 41% مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي.

وتقوم حالياً الحكومة البرازيلية بالعديد من الإصلاحات التي تعتمد بالدرجة الأولى على خصخصة عدد من المؤسسات العامة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي، واعتماد سياسة تحفيز للاستثمارات الأجنبية في البلاد، ولعل أحد أصعب التحديات التي ستواجهها البرازيل هو عدم اليقين الكبير فيما يتعلق بخطة الحكومة لتجديد نظام المعاشات التقاعدية في البلاد، حيث يتطلب إصلاح نظام التقاعد تعديل في دستور البلاد. هذا وتسعى الحكومة البرازيلية جاهدة لوضع الإنفاق العام تحت السيطرة من خلال تبني سياسات مالية صارمة للحد من حالة عدم اليقين المحيطة بارتفاع الدين العام. وفي هذا السياق، قام البنك المركزي البرازيلي بتثبيت سعر الفائدة خلال شهر مارس 2019 عند 6.5% وذلك للشهر الثالث عشر على التوالي، يأتي ذلك عقب نجاحه في خفض سعر الفائدة من 14% إلى 6.5% خلال عامين، إلا أن عودة أسعار الفوائد الأمريكية إلى الارتفاع والضغط التضخمية المتعلقة بانخفاض سعر الريال البرازيلي، الذي شهد إنخفاضاً بنسبة تصل إلى 18% خلال عام 2018، كلها عوامل قد تدفع البنك المركزي البرازيلي إلى رفع سعر الفائدة من جديد.

وبلغ معدل التضخم 3.9% خلال شهر فبراير 2019 مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي. وعاود معدل البطالة ارتفاعه خلال الربع الأول من عام 2019 مسجلاً 12.4% في شهر فبراير 2019، وذلك عقب التراجع الذي شهده خلال الربع الرابع من عام 2018. وشهد النشاط التجاري انتعاشاً نسبياً خلال الربع الأول من عام 2019، فبعد تراجع الفائض التجاري للبرازيل في شهر يناير إلى نحو 2 مليار دولار، وهو أدنى مستوى تحقق منذ شهر يناير 2016، ارتفع خلال شهر فبراير إلى 3.5 مليار دولار، واستمر في الارتفاع خلال شهر مارس مسجلاً حوالي 5 مليار دولار.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج في البرازيل في عام 2018 بمعدل 1.1%، وهو نفس مستوى التقديرات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018. كما تشير التوقعات في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.8% في عام 2019، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق.

من جهة أخرى، أُنقِر أداء الاقتصاد الروسي بشكل نسبي خلال الربع الأول من عام 2019، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه مبيعات التجزئة خلال شهر فبراير 2019 بنسبة 2% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي مقابل نسبة 1.6% على أساس سنوي خلال شهر يناير، وارتفعت وتيرة النمو السنوي لنشاط قطاع الخدمات، كما ارتفعت وتيرة النمو السنوي للإنتاج الصناعي من 1.1% في شهر يناير إلى 4.1% في شهر فبراير، وهي أسرع وتيرة نمو منذ أغسطس 2017، بدعم من زيادة الطلب المحلي التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر يناير 2017.

شهد الفائض التجاري الروسي تراجعاً بالتزامن مع الانخفاض الذي تشهده الطلبات الجديدة الخارجية منذ بداية عام 2019، وذلك على خلفية تزايد مخاوف المستثمرين من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على روسيا التي شهدت خلال عام 2018 أكبر عملية تخارج لرؤوس أموال الشركات الأجنبية في أربع أعوام، وذلك وفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي. يأتي ذلك بجانب ارتفاع سعر صرف الروبل مقابل الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته منذ شهر أكتوبر 2018، مدعوماً بمدفوعات الضرائب، التي عادة ما تدفع الشركات التي تركز على التصدير إلى تحويل ما لديها من عملات أجنبية للوفاء بالتزامات محلية.



ووفقاً لتوقعات وزارة الاقتصاد الروسية لعام 2019، فإن روسيا ينتظرها تدني ميزانية الدولة بنحو 5% على الأقل، حيث يمر الاقتصاد الروسي بحالة من عدم اليقين، في ظل ترقب بدء العمل بحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الروسية مطلع عام 2019، ومنها قرار رفع سن التقاعد ورفع ضريبة القيمة المضافة والرسوم على المحروقات بهدف دعم الموازنة، وما سيصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، وهو ما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الروسي في حالة ركود مجدداً.

في هذا السياق، قرر البنك المركزي الروسي خلال إجتماع شهر مارس 2019 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى 7.75%. ويستند البنك المركزي في قراره إلى عدة مؤشرات اقتصادية، من أهمها معدل التضخم الذي ارتفع خلال شهر فبراير إلى 5.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وهو أعلى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2016، كما أنه أعلى من المعدل المستهدف الذي وضعه البنك المركزي الروسي لمعدل التضخم وهو 4%.

وبشكل عام، حقق الاقتصاد الروسي خلال الربع الأول من عام 2019 بعض المؤشرات الإيجابية، وإن كانت ضعيفة، مقارنة بالفترة من شهر يونيو 2017 وحتى شهر يونيو 2018 التي شهدت عودة الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى النمو بعد ما يقارب عامين من الانكماش. هذا ولا يزال هناك الكثير من التحديات التي يجب التعامل معها قبل أن نشهد نمو اقتصادياً موثقاً به في الاقتصاد الروسي.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج في روسيا في عام 2018 بمعدل 2.3%، وهو مستوى أعلى من النمو المقدر في نهاية الربع السابق والبالغ 1.6%. كما تشير التوقعات في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.6% في عام 2019، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.7%.

تواصل ضعف أداء الاقتصاد الهندي خلال الربع الأول من عام 2019، ليفقد جزء كبير من الزخم الذي شهده خلال الربع الثاني من عام 2018، حينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الهند إلى 8.2% على أساس سنوي وهو أعلى مستوى له خلال أكثر من عامين. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها، تباطؤ نمو الاقتصاد الريفي على خلفية الرياح الموسمية غير النظامية على المزارعين في مناطق جغرافية مختلفة في الهند، و إنخفاض دخل المزارع إلى أدنى مستوى له خلال أربعة عشر

عاماً، إضافة إلى تباطؤ نمو الأجور غير الزراعية. كما تراجع الإنفاق الاستهلاكي تزامناً مع ارتفاع قيمة الروبية الهندية إلى أعلى مستوياتها منذ شهر أغسطس 2018، و ارتفاع أسعار السلع الأساسية على خلفية زيادة ضريبة القيمة المضافة، وهو ما أدى إلى تقلص العجز التجاري للهند ليصل إلى 9.6 مليار دولار في شهر فبراير 2019، وهو أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2017، نتيجة ارتفاع الصادرات بدعم من مبيعات السلع الهندسية والعقاقير والأدوية، في مقابل انخفاض الواردات نتيجة تراجع المشتريات من النفط والسلع الألكترونية والذهب.

علاوة على ما سبق، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الأولى منذ خمس أعوام، وشكلت قيود التمويل أزمة إضافية للاقتصاد الهندي في أعقاب أزمة السيولة التي أصابت سوق الديون الهندي في شهر سبتمبر 2018، مما ألحق الضرر بمؤسسات الإقراض غير المصرفية التي كانت تعد مصدراً رئيسياً للتوسع الائتماني على مدى الثلاثة أعوام الماضية. كما يعاني الاقتصاد الهندي من أزمة بطالة حادة، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في نهاية عام 2018 إلى أعلى مستوى له منذ 45 عام.

ويجدر بالذكر، أن الاقتصاد الهندي قد نجح في التغلب على صدمتين قويتين، الأولى عندما تقرر سحب أوراق النقد المحلية من الفئات الكبيرة في شهر نوفمبر 2016، والثانية عندما تم تطبيق الضريبة المركزية الموحدة على السلع والخدمات في يوليو 2017، والتي أدت إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد الهندي.

وفي محاولة لتحفيز الاقتصاد المتباطئ، تخلى بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عن سياسته النقدية المتشددة، وقرر في إجتماعه الذي عُقد شهر فبراير 2019 خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة ليصل إلى 6.25%، وذلك للمرة الأولى في ثمانية عشر شهر، مستفيداً من تباطؤ نمو التضخم. كما سمح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المتعثرة. يأتي ذلك قبل الانتخابات العامة القادمة في الهند، والمزمع إجرائها على سبع مراحل عبر ستة أسابيع تنتهي في 19 مايو 2019.

هذا ومن المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الهندي على المدى القريب بعدد من التحديات، ومن أهمها، المخاوف بشأن عدم استقلالية البنك المركزي الهندي، و حالة عدم اليقين السياسي حول الانتخابات،



والتخوف المتزايد من قبل المستثمرين من الأسواق الناشئة، وهو ما يمكن أن يؤدي في حال سحب استثماراتهم إلى إعادة ظهور مخاطر العملات الأجنبية التي كانت موجودة قبل عام 2014.

يأتي ذلك تزامناً مع تصاعد التوترات التجارية العالمية، حيث فرضت الولايات المتحدة قيوداً جمركية على صادرات الهند من الحديد الصلب والألومنيوم في شهر مارس 2018، و انتقد الرئيس الأمريكي الرسوم الجمركية المرتفعة على الصادرات الأمريكية إلى الهند، وطالب بإقرار ضريبة متبادلة. وفي المقابل قررت الهند في شهر يونيو 2018 فرض رسوم جمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أجلت موعد تطبيق هذه الرسوم عدة مرات، وأصبح الموعد النهائي المقرر هو الثاني من شهر مايو 2019. هذا وقد تؤدي هذه التوترات التجارية المتصاعدة بين الطرفين إلى سحب نظام الأفضليات المعمم² (GSP) من الهند، أكبر مستفيد في العالم من النظام الذي يُطبق منذ سبعينيات القرن الماضي.

وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الناتج في الهند في عام 2018 بمعدل 7.3% وهو مستوى أقل من التقديرات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2018 والبالغة 7.5%. كما تشير التوقعات الأولية إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 7.1% في عام 2019 وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 7.2% .

من ناحية أخرى، تباين أداء الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2019، فقد شهدت مؤشرات الاقتصاد الصيني تباطؤاً في الأداء خلال شهري يناير وفبراير، قبل أن تشهد تحسناً وبشكل نسبي خلال شهر مارس. حيث تزامن ضعف الصادرات والبنية التحتية والتعدين مع بعض التحسن في مؤشرات الاستهلاك والاستثمار والتصنيع. وبشكل عام، تشير أحدث الاستطلاعات إلى أن الاقتصاد الصيني قد سجل أبطئ وتيرة نمو فصلي منذ نحو ثلاثة عقود. كما تشير بعض التقارير الرسمية الصينية إلى توقع تحسن الأداء الاقتصادي خلال

² هو نظام يقدم معاملة معفاة من الرسوم الجمركية لسلع الدول المستفيدة المعينة. وتم اعتماد البرنامج في إطار منظمة التجارة العالمية بموجب قانون التجارة لعام 1974 لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وتم تنفيذه في 1 يناير 1976. وينتهي نظام الأفضليات المعمم بشكل دوري ويجب أن يتم تجديده من قبل الكونجرس ليظل سارياً.

الربع الثاني من عام 2019 إستجابة لتخفيف سياسة الاقتصاد الكلي وتراجع حدة التوترات حول التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة الصينية في شهر مارس 2019 عن خفض معدل النمو المستهدف لإجمالي الناتج المحلي لعام 2019 إلى ما بين 6 و 6.5%. كما أعلنت عن حزمة تحفيز للاقتصاد بقيمة 193 مليار دولار، تتضمن تخفيض الضرائب للشركات الصغيرة وكذلك الرسوم الجمركية، إضافة إلى تقليل ضرائب بنحو 300 مليار دولار لتخفيف الضغوط على الشركات وتحفيز التوظيف. يأتي ذلك تأكيداً لاستمرارها في متابعة برنامج الإصلاح لفتح أسواق رأس المال، حيث بدأت الحكومة الصينية في تحويل سياساتها إلى جانب دعم النمو لتحفيز الطلب المحلي، من خلال زيادة الإنفاق على البنية التحتية، وتبني إجراءات ضريبية مثل خفض الضرائب، وخففت بشكل مؤقت من سياسة تقليص الديون. وأستمر البنك المركزي الصيني في خفض نسبة الاحتياطي الإلزامية المفروضة على المصارف ليسمح لها بمنح مزيد من القروض، بهدف تحسين ظروف السيولة على الرغم من انخفاض قيمة العملة الصينية، ومن المتوقع استمرار هذا الخفض على المدى القريب، مع إطلاق المزيد من الإجراءات لتخفيف قيود التمويل الخاصة بالقطاع الخاص.

كما كثفت الحكومة الصينية جهودها لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل التصنيع والتمويل وتحسين بيئة الأعمال للشركات الأجنبية. وفي شهر مارس 2019 أعتمدت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي (NPC)، أعلى هيئة تشريعية في الصين، قانون الاستثمار الأجنبي الموحد الأول، ليدخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2020، ويهدف هذا القانون إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة شفافة وعادلة ومستقرة للمستثمرين الأجانب.

الجدير بالذكر أن التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين قد تصاعدت خلال عام 2018، حيث قررت الصين فرض رسوماً جمركية إضافية بقيمة 60 مليار دولار على 5200 سلعة من الواردات الأمريكية وذلك رداً على التعريفات الجمركية الجديدة ونسبتها 10% التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار، على أن تزيد إلى 25% في الأول من شهر يناير 2019. وفي بداية شهر ديسمبر 2018 أفتق الطرفان على "هدنة تجارية" تنص على إلغاء جميع الرسوم الجمركية الجديدة المتبادلة بينهما، و تستمر هذه الهدنة لمدة 90 يوماً،



يهدف السماح بإجراء مفاوضات بشأن الخلافات حول التجارة، مع بدء مباحثات بشأن كيفية حل عدة قضايا تهم الطرفين، ومن بينها حماية الملكية الفكرية، والحوافز التجارية غير الجمركية، والقرصنة الإلكترونية. وفي الخامس والعشرين من شهر فبراير 2019، أعلن الرئيس الأمريكي عن تأجيل زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، التي كانت من المقرر فرضها مع بداية شهر مارس. وتشير أحدث التقارير إلى التوصل إلى نتائج مثمرة خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات التي جرت خلال يومي 28 و 29 مارس 2019. غير أن الرئيس الأمريكي حذر من أن الولايات المتحدة ستبقي على الرسوم المفروضة على السلع الصينية لفترة طويلة لضمان امتثال الصين لأي اتفاق تجاري، مما يزيد الضبابية التي تكتنف المفاوضات.

وفي هذا السياق، إنخفض الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة من مستوياته القياسية في نهاية عام 2018 ليصل إلى 27.3 مليار دولار في شهر يناير 2019، واستمر الإنخفاض في شهر فبراير ليبلغ 14.7 مليار دولار، قبل أن يعاود الارتفاع مسجلاً 20.5 مليار دولار في شهر مارس، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية.

هذا وقد انخفض الفائض التجاري للصين مع دول العالم في شهر يناير 2019 إلى 39.6 مليار دولار، واستمر في الإنخفاض وبشكل ملحوظ في شهر فبراير ليبلغ 4.1 مليار دولار فقط، وهو أدنى مستوى شهري له منذ العجز المفاجئ في شهر مارس 2018، حيث إنخفضت صادرات الصين بنسبة 20.7% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وهو أكبر تراجع لها منذ شهر فبراير 2016، في حين سجلت الواردات أكبر إنخفاض لها منذ شهر يوليو 2016 بنسبة 5.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. وعاد الفائض التجاري الارتفاع في شهر مارس 2019 مسجلاً 32.7 مليار دولار.

كما تجدر الإشارة إلى استمرار تباطؤ نمو القطاع الصناعي في الصين خلال الربع الأول من عام 2019، حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي في الصين خلال شهر يناير 2019 إلى 5.3% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، واستقر في شهر فبراير عند نفس المستوى، قبل أن يشهد تحسن نسبياً في شهر مارس. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف نشاط التعدين والمرافق، مع استمرار تراجع طلبات التصنيع الجديدة، وإنخفاض طلبات التصدير الجديدة خلال شهري يناير وفبراير، بسبب استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، برغم تراجع حدةها،

وبداية عطلة رأس السنة القمرية في الصين. وقد ارتفع نمو مبيعات التجزئة التي تُعد من ركائز الاقتصاد الصيني بمعدل 7.2% على أساس سنوي في شهر فبراير 2019، مدعوماً بالتخفيضات الأخيرة في ضريبة الدخل، وبرغم استمرار تراجع مبيعات السيارات في الصين، أكبر سوق للسيارات على مستوى العالم، للشهر الثامن على التوالي. أما معدل التضخم فقد ارتفع خلال شهر مارس 2019 إلى 2.3% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهو أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2018. وفي هذا السياق، يذكر أن الحكومة الصينية تستهدف تحقيق معدل تضخم قدره 3% خلال عام 2019. وتشير التقديرات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد الصيني في عام 2018 بمعدل 6.6%، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع التقديرات الصادرة في نهاية الربع الرابع والبالغة 6.5%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2019 بمعدل 6.1% وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2019 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

1.1. أسعار النفوط الخام المختلفة

لقد كان لكلاً من تزايد المخاوف بشأن نقص الإمدادات المستقبلية من النفط تزامناً مع ارتفاع الإنقطاعات غير المخطط لها بسبب عوامل فنية وجيوسياسية، وارتفاع الطلب على النفط وبخاصة من دول آسيا الهادي، دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019، مسجلة أقوى أداء ربع سنوي منذ عام 2009.

يأتي ذلك تزامناً مع بدء دخول التعديلات الجديدة لإتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع عشر دول منتجة للنفط من خارجها (أوبك+) ³ حيز التنفيذ في بداية عام 2019 والتي

³ صفحة رقم 94 من التقرير.



من المقرر استمرارها لمدة ستة أشهر، أي حتى نهاية شهر يونيو 2019. مع التوافق القوي والتحسين الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق سواء من جانب **دول أوبك** أو من **الدول الملتزمة بخفض الإنتاج من خارجها**. حيث يشير أحدث تقرير صادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط⁴ إلى أن متوسط نسبة التزامهما معاً باتفاق خفض الإنتاج قد ارتفع من 83% خلال شهر يناير 2019 إلى 90% خلال شهر فبراير، وهو ما يعكس التقدم الكبير في الالتزام بهذا الاتفاق.

بشكل عام، وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019، إلا أن متوسطها خلال هذا الربع قد تراجع مقارنة بمتوسط الربع السابق، الذي شهد تقلبات حادة في الأسعار. وفي هذا السياق، إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 4.2 دولار/برميل، أي ما يعادل 6.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2018 ليصل إلى 63.0 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 1.7 دولار/برميل، أي ما يعادل 2.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2018.

أما بالنسبة لحركة المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019، فقد بلغ 58.7 دولار/برميل في شهر يناير، مرتفعاً بواقع 1.8 دولار/برميل، أي ما يعادل 3.2% بالمقارنة مع شهر ديسمبر 2018. ثم ارتفع بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير إلى 63.8 دولار/برميل، أي ما يعادل ارتفاع بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الشهر السابق. وواصل المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك الارتفاع خلال شهر مارس ليصل إلى أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2018 وهو 66.4 دولار/برميل، أي ما يعادل ارتفاع بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الشهر السابق. ويوضح **الجدول (2) والشكل (4)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2018 – 2019).

⁴ تضم السعودية والكويت والجزائر وفنزويلا من داخل منظمة أوبك، وروسيا وسلطنة عُمان من خارج المنظمة.

الجدول (2)

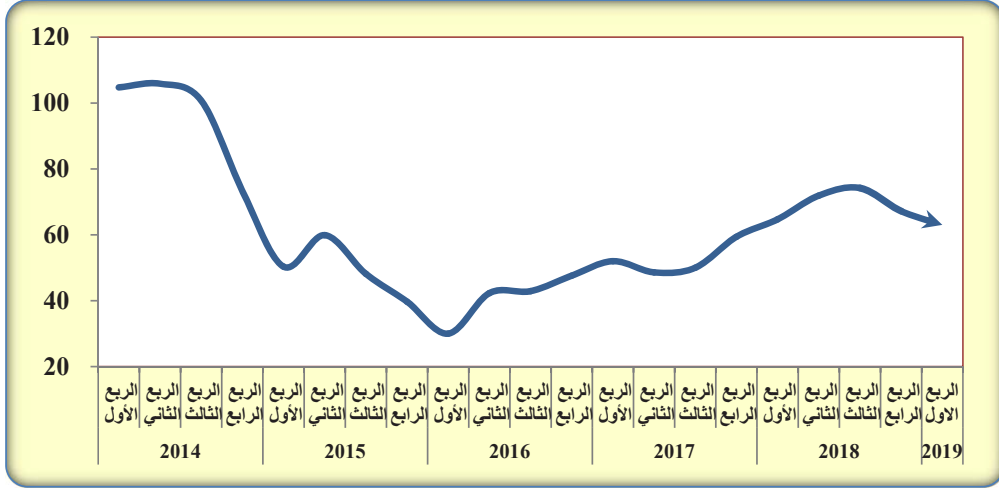
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، 2018 – 2019
(دولار/ برميل)

الخامات	2018			2019		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول 2018
سلة أوبك منها :	64.7	71.9	74.2	67.2	63.0	(4.2)	(1.7)
خليط الصحراء الجزائري	67.5	74.3	75.4	67.5	63.3	(4.2)	(4.2)
العربي الخفيف السعودي	65.3	72.6	75.2	68.2	64.0	(4.2)	(1.3)
موربان الاماراتي	67.0	74.6	76.6	69.6	64.8	(4.8)	(2.2)
خام الكويت	63.4	70.6	73.7	66.9	63.1	(3.8)	(0.3)
السدره الليبي	65.8	72.7	73.4	66.1	62.3	(3.8)	(3.5)
البحري القطري	64.3	71.3	74.0	67.4	64.1	(3.3)	(0.2)
البصرة العراقي	63.6	70.6	73.1	66.2	62.5	(3.7)	(1.1)
خامات اخرى :							
دبي	63.9	72.0	74.3	67.5	63.5	(4.0)	(0.4)
برنت	66.7	74.2	75.3	67.6	63.2	(4.4)	(3.5)
خام غرب تكساس	62.9	68.0	69.7	59.0	54.9	(4.1)	(8.0)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



الشكل (4)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014-2019
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الأول من عام 2019 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.3 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال الربع الأول من عام 2019 بالمقارنة مع 0.1 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق، ويرجع ذلك إلى نقص إمدادات النفط الخام عالي الكبريت، على خلفية دخول تعديلات إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ. وفي هذا السياق، إنخفضت مبادلة العقود الآجلة بعقود المقايضة لبرنت إلى دبي في الثاني عشر من شهر فبراير 2019 إلى أدنى مستوى منذ شهر يونيو 2010، وفقاً لبيانات مؤسسة الاستشارات المالية Refinitiv Eikon. في حين يقل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 0.2 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2019 بالمقارنة مع 0.4 دولار/برميل خلال الربع السابق.

كما يمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الأول من عام 2019، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 4 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 63.5 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 4.4 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 63.2 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 4.1 دولار/برميل مقارنة بالربع الرابع من عام 2018 ليبلغ 54.9 دولار/برميل.

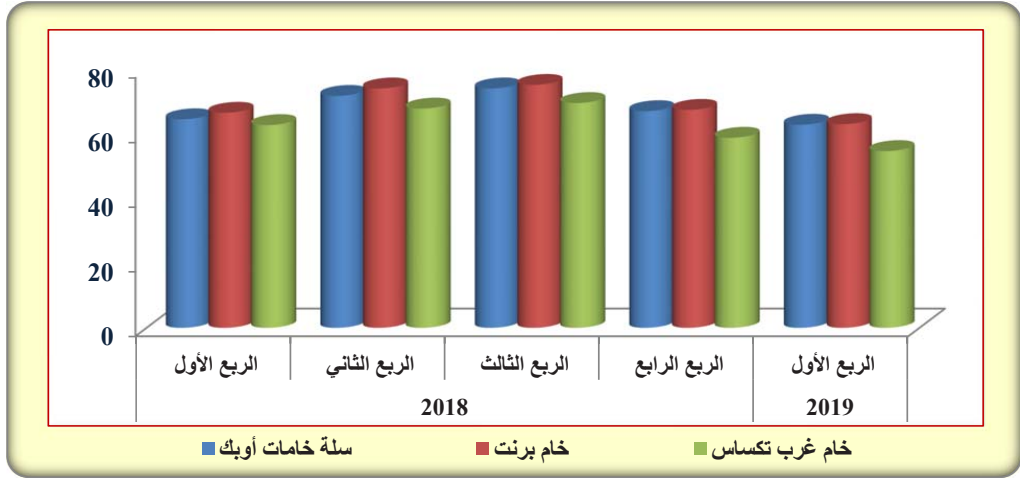
كما شهد الربع الأول من عام 2019 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط (WTI) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد تقلصت بشكل طفيف خلال هذا الربع لتصل إلى 8.3 دولار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 8.6 دولار/برميل خلال الربع السابق، بينما يُعد أعلى بالمقارنة مع 3.8 دولار/برميل خلال الربع المماثل من العام الماضي لصالح خام برنت.

ويعزى ذلك إلى استمرار تباطؤ معدلات إنتاج النفط الصخري الأمريكي تزامناً مع استمرار المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية وبخاصة خطوط الأنابيب، والإنخفاض المفاجئ في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية الذي قد يرجع إلى انخفاض واردات النفط الأمريكية، إضافة إلى تراجع المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الصيني على النفط الأمريكي، تزامناً مع المفاوضات الحالية حول التجارة بين الطرفين. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض متوسط أسعار خام غرب تكساس خلال الربع الأول من عام 2019 عن مستوياتها المسجلة خلال الربع السابق بنسبة أقل مقارنة مع الانخفاض في متوسط أسعار خام برنت.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (5) والجداول (2) المشار إليه سابقاً، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة 2018-2019.



الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2018-2019
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2019 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

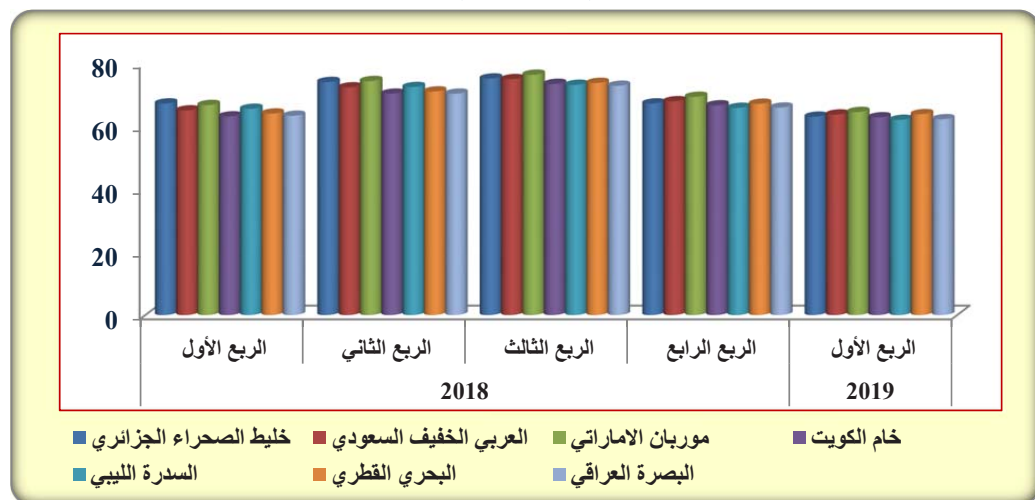
حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 6.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 64 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة 2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 5.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 63.1 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام موربان الإماراتي بنسبة 6.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 64.8 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 3.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 5.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 62.3 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 5.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام

الماضي، وانخفض الخام الجزائري بنسبة 6.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 63.3 دولار/ برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 6.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وانخفض كلاً من الخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 4.9% و 5.5% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 64.1 دولار/برميل و 62.5 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 0.4% و 1.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يوضح الشكل (6) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.

الشكل (6)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، 2018- 2019
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

2.1. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2019 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى إنخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.



1.2.1. أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز انخفاضاً في كافة الأسواق الرئيسية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر الغازولين في *سوق روتردام* خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 74.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 9.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي *سوق البحر المتوسط* انخفض متوسط السعر بنسبة 5.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 65.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 12.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي *سوق سنغافورة* انخفض متوسط السعر بنسبة 6.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 67.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 13.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي *سوق الخليج الأمريكي*، انخفض متوسط السعر بنسبة 1.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 73.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 11.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2019، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح *الجدول (3) والشكل (7)*.

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2018 - 2019
(دولار/ برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2018	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	77.6 82.6 74.7 82.4	57.6 56.0 57.3 54.6
الربع الثاني	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	84.2 93.7 85.0 94.1	66.1 63.4 64.5 56.2
الربع الثالث	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	85.8 94.6 87.1 92.4	70.1 67.0 67.8 64.6
الربع الرابع	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	72.1 78.5 69.5 74.3	67.2 62.9 64.5 60.1
الربع الأول 2019	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	67.3 74.6 65.4 73.2	62.6 59.8 62.1 60.2
الربع الرابع 2018	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	(4.9) (3.9) (4.1) (1.1)	(4.6) (3.2) (2.3) 0.1
التغير عن (دولار/برميل)	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي	(10.3) (8.0) (9.4) (9.2)	(2.3) (0.1) (0.1) (0.6)
الربع الأول 2018	سنغافورة روتterdam البحر المتوسط الخليج الامريكي		5.0 3.8 4.8 5.6

ملاحظة:

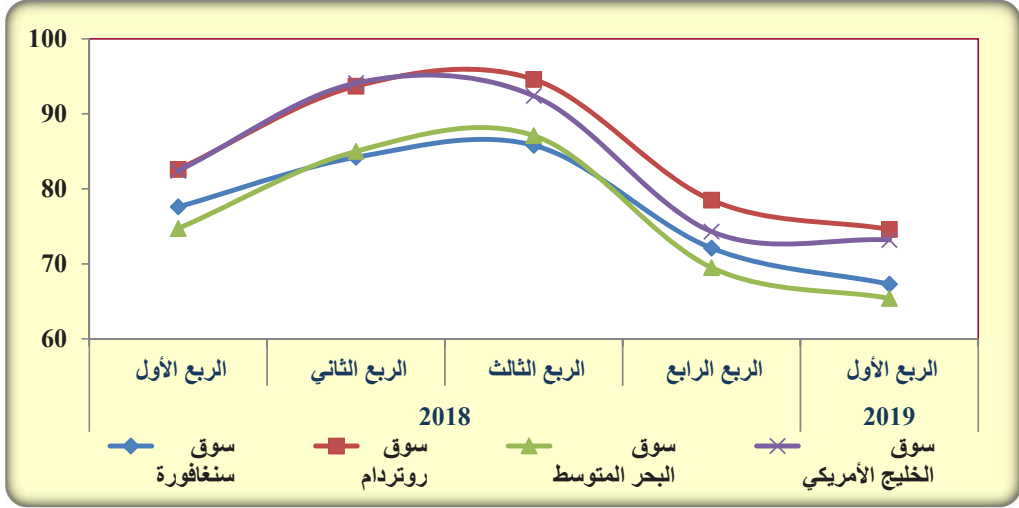
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوابك.



الشكل (7)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2018- 2019
(دولار/برميل)

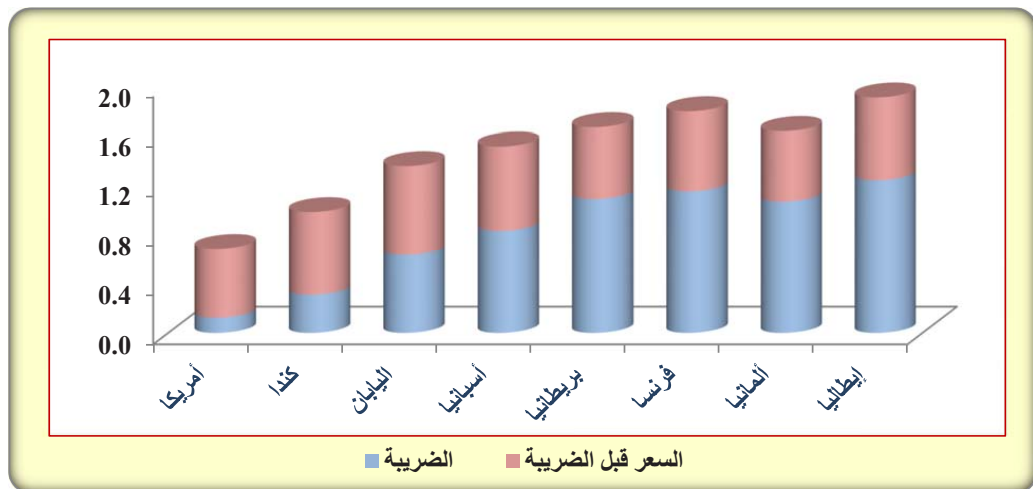


المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة السعر النهائي لمنتج الغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب نسبة الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر مارس 2019 حوالي 18% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 31.3% في كندا، و 46.6% في اليابان، و 55% في أسبانيا، وأكثر من 60% في بعض الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا 64.1%، إيطاليا 65.1%، والمملكة المتحدة والمانيا 65.3%)، كما يوضح الشكل (8).

الشكل (8)

نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر مارس 2019
(دولار/لتر)



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، احصائيات أسعار الطاقة، مارس 2019.

2.2.1. أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2019 مستويات أعلى من أسعار الغازولين و أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 79.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 7.9% بالمقارنة مع الربع السابق، وإنخفاضاً بنسبة 0.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها سوق البحر المتوسط بمتوسط سعر 79.2 دولار/برميل بنسبة انخفاض 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 0.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم سوق سنغافورة بمتوسط سعر بلغ 77 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 2.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى متوسط للأسعار وهو 74.3 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة إنخفاض 7.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 0.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.



3.2.1. أسعار زيت الوقود

انخفضت أسعار زيت الوقود خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع السابق في جميع الأسواق الرئيسية في العالم (باستثناء سوق الخليج الأمريكي)، حيث انخفض متوسط سعر زيت الوقود في **سنغافورة** بنسبة 6.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.6 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي **سوق البحر المتوسط** انخفض متوسط السعر بنسبة 3.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 8.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وفي **سوق روتردام** انخفض متوسط السعر بنسبة 5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 59.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 6.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. أما بالنسبة **لسوق الخليج الأمريكي** فقد ارتفع متوسط السعر بنسبة 0.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 10.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2019

ساد خلال الربع الأول من عام 2019 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

1.2. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

1.1.2. الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي⁵) خلال الربع الأول من عام 2019 إنخفاضاً بنحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل عام إلى بدء دخول التعديلات الجديدة لاتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك+) حيز التنفيذ في بداية عام 2019، إضافة إلى تباطؤ نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، كما **يوضح الجدول (4) و الشكل (9).**

⁵ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات العالمية	دول خارج أوبك	دول أوبك	
97.5	59.4	38.1	الربع الأول 2018
97.9	59.9	38.1	الربع الثاني
99.6	60.6	39.0	الربع الثالث
101.1	62.0	39.1	الربع الرابع
99.7	64.0	35.7	الربع الأول 2019*
(1.4)	2.0	(3.4)	التغير عن الربع الرابع 2018
2.2	4.6	(2.4)	الربع الأول 2018 (مليون ب/ي)

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

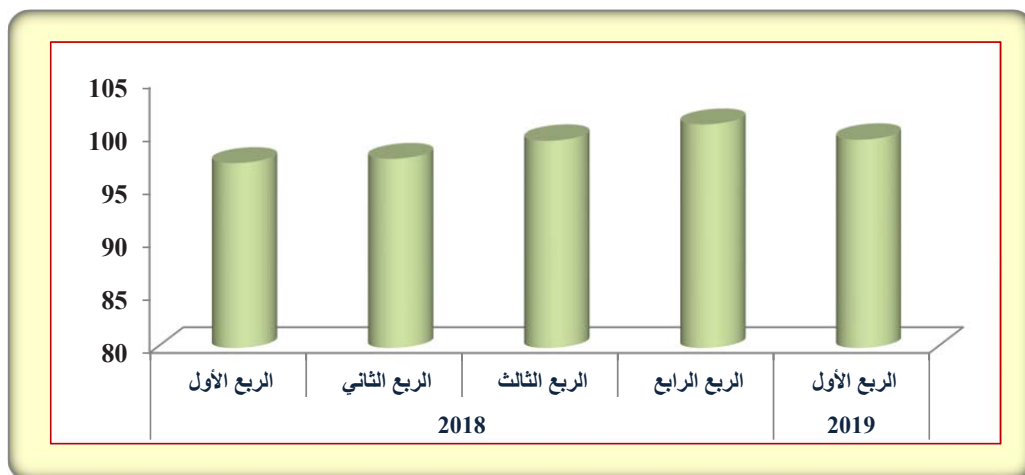
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (9)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



- إمدادات دول أوبك⁶

إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بشكل ملحوظ بلغ حوالى 3.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 8.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 35.7 مليون برميل/يوم، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2015، منخفضة بنحو 2.4 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2019، فقد بلغت حوالى 35.8%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 39%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 39.1%، كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

وقد إنخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 2.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما انخفضت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية إلى حوالى 5.1 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بحوالى 6.4 مليون برميل/يوم خلال الربع السابق، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

يأتى ذلك على خلفية التزام دول أوبك بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية شهر يناير 2019، مع التحسن الملحوظ في نسبة هذا الالتزام. إضافة إلى الإنخفاض المستمر في إنتاج إيران النفطي ليصل إلى أدنى مستوياته المسجلة مطلع عام 2015، إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني، وإنسحاب قطر من عضوية منظمة أوبك في بداية عام 2019. وفي الوقت ذاته، شهدت فنزويلا استمرار التراجع الملحوظ في إمداداتها من النفط الخام لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ نحو ثلاثين عاماً، حيث إنخفض إنتاجها النفطي خلال شهر مارس 2019 بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، بسبب الأزمة الاقتصادية

⁶ شهد شهر يناير 2019 انسحاب قطر من عضوية المنظمة، وتم تحديث بيانات إمدادات دول أوبك لتستثني إمدادات قطر البالغة حوالى 0.6 مليون برميل/يوم من النفط الخام و نحو 1.3 مليون برميل/يوم من سوائل الغاز الطبيعي، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

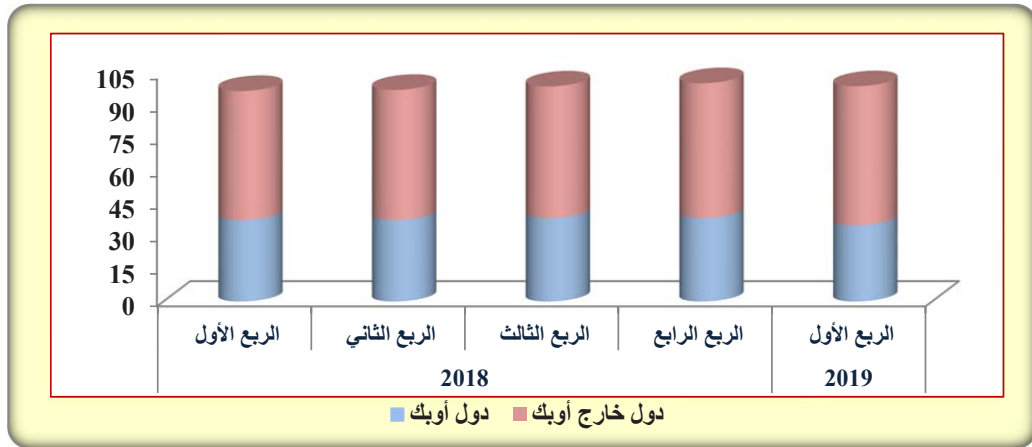
والسياسية التي تمر بها. في حين شهدت ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً في إنتاجها النفطي خلال شهر مارس 2019 ليصل إلى نحو 1.1 مليون برميل/يوم، مستفيداً من استئناف العمل في حقل الشراة.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 64 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 4.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 7.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (10)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، 2018- 2019
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بشكل رئيسي إلى، إضافة بيانات إمدادات قطر، والمقدرة بنحو 1.9 مليون برميل/يوم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، إلى هذا الإجمالي بدءاً من عام 2019. يأتي ذلك تزامناً مع زيادة إنتاج مجموعة دول أمريكا الشمالية وبنحو 200 ألف برميل/يوم، على خلفية ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، لتبلغ 17.9 مليون برميل/يوم، مشكلةً ارتفاعاً بنحو 210 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع المماثل



من العام الماضي، وفي هذا السياق يذكر أن متوسط انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد ارتفع إلى 12.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2019، وهو مستوى شهري قياسي جديد، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. في حين إنخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أمريكا الشمالية بنحو 10 آلاف برميل/يوم فقط، تزامناً مع قرار مقاطعة Alberta الكندية⁷ بشأن خفض إنتاجها النفطي.

وإنعكاساً للتطورات الإيجابية في الالتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) تراجع مستوى الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 80 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.5 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، في حين ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

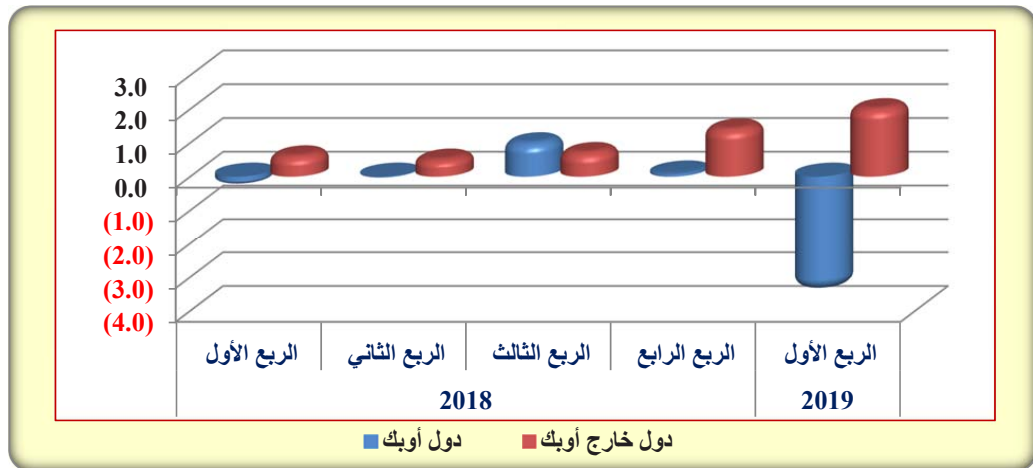
وإنخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بنحو 10 آلاف برميل/يوم فقط، عقب الإنتعاش الذي شهدته خلال الربع السابق نتيجة بدء تعافي الإمدادات من حقل (Buzzard) النفطي في شهر ديسمبر 2018. كما إنخفضت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 40 ألف برميل/يوم، ويعزى ذلك بشكل أساسي الإنخفاض الملحوظ في إنتاج البرازيل خلال شهر فبراير 2019 ليصل إلى 2.49 مليون برميل/يوم، وهو أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2018، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي (ANP).

ويوضح الشكل (11) معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2018-2019).

⁷ صفحة رقم 16 من التقرير.

الشكل (11)

التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2018-2019
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة⁸، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 118 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% فقط مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2018 ليبلغ 8.223 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 1.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 22.7% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

يأتي ذلك تأكيداً لتوقعات بعض المصادر التي قد أشارت إلى أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيتباطئ خلال عام 2019، وذلك على خلفية مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، خاصة خطوط الأنابيب في "حوض Permian"، أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. كما تم تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب. تزامناً مع قيام شركات نفط

⁸ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus)، بالإضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة، ويعمل بها نحو 129 حفارة اعتباراً من شهر يوليو 2017.



صخري عديدة بخفض الإنفاق تحت ضغط المستثمرين، الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الأول من عام 2019، فقد إنخفض بنحو 18 حفار مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2018 ليصل إلى 935 حفار، وهو مستوى مرتفع بنحو 81 حفار مقارنة بالربع الأول من عام 2018.

و فيما يتعلق بالمعدل الشهري للإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، فقد استهل الربع الأول من عام 2019، أي خلال شهر يناير، بإنخفاض بلغ حوالي 71 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، وهو أول إنخفاض له منذ شهر يناير 2018، ليستقر عند مستوى 8.178 مليون برميل/يوم، وبعدد 952 حفار عامل. ثم ارتفع بعد ذلك بشكل طفيف ليصل إلى مستوى 8.200 مليون برميل/يوم، وبعدد 937 حفار عامل خلال شهر فبراير. وواصل المعدل الارتفاع لحين وصوله إلى الحد الأعلى البالغ 8.291 مليون برميل/يوم، وبعدد 915 حفار عامل خلال شهر مارس. **كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).**

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019

إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفار)	
6.704	854	الربع الأول 2018
7.071	924	الربع الثاني
7.537	941	الربع الثالث
8.105	953	الربع الرابع
8.223	935	الربع الأول 2019*
0.118	(18)	الربع الرابع 2018
1.519	81	الربع الأول 2018

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

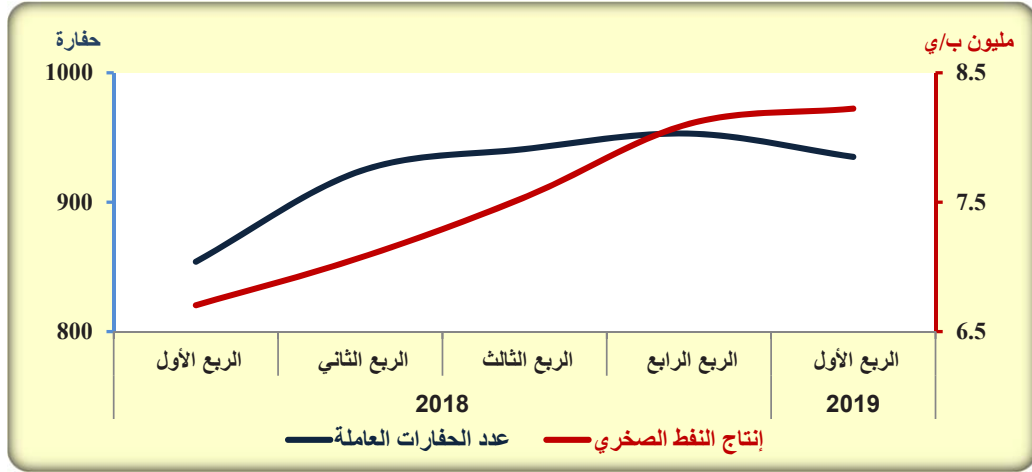
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (12)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة،
2018 – 2019



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

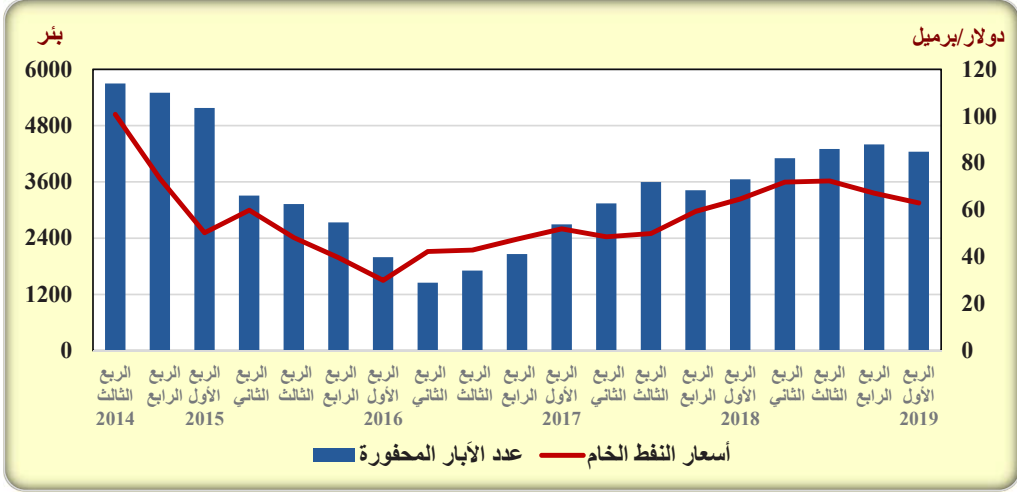
- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 156 بئر، مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2018، وهو أول تراجع فصلي لها منذ الربع الثالث من عام 2017، ليبلغ عددها 4243 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 589 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المالية التي فرضت على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، وبرغم العلاقة الطردية بين عدد الأبار المحفورة ومتوسط أسعار النفط الخام التي شهدت تحسناً في معدلاتها الشهرية خلال الربع الأول من عام 2019.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد أبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً كبيراً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام ذلك الحين، كما يوضح الشكل (13).



الشكل (13)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية،
خلال الفترة (2014 – 2019)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما الذسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجاتي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 122 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبليغ عددها 3931 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 567 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الآبار المحفورة المكتملة خلال شهر مارس 2019 إلى أعلى مستوى له منذ شهر يناير 2015.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الأول من عام 2019 بنحو 4 آبار، مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2018، ليبليغ عددها 8500 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو

1731 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، وقد يكون ذلك مؤشراً على تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدير بالذكر أن عدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري قد شهد ارتفاعاً بصورة مطردة منذ شهر ديسمبر 2016، ويعزي ذلك إلى سببين محتملين، أولهما هو توقعات بعض منتجي النفط الصخري بحدوث ارتفاع أكبر في أسعار النفط في المستقبل، وعليه تم تأخير تشغيل الآبار المحفورة غير المكتملة. والسبب المحتمل الثاني هو حدوث انخفاض في الكوادر البشرية العاملة في خدمات الحقول النفطية وأطقم عمليات التكسير الهيدروليكي والمطلوب توافرهم لإكمال تلك الآبار، حيث تم الاستغناء عن أكثر من 400 ألف وظيفة في قطاع النفط الأمريكي على مدى الأعوام القليلة الماضية، وكان القطاع الأكثر تضرراً هو خدمات الحقول النفطية.

2.1.2. الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 0.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.6%، ليصل إلى 99 مليون برميل/يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2018 – 2019
(مليون برميل/يوم)

الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي	
47.7	50.1	97.8	الربع الأول 2018
47.2	50.8	98.0	الربع الثاني
48.2	51.1	99.3	الربع الثالث
48.1	51.5	99.6	الربع الرابع
47.9	51.1	99.0	الربع الأول 2019*
(0.2)	(0.4)	(0.6)	التغير عن الربع الرابع 2018
0.2	1.0	1.2	(مليون ب/ي) الربع الأول 2018

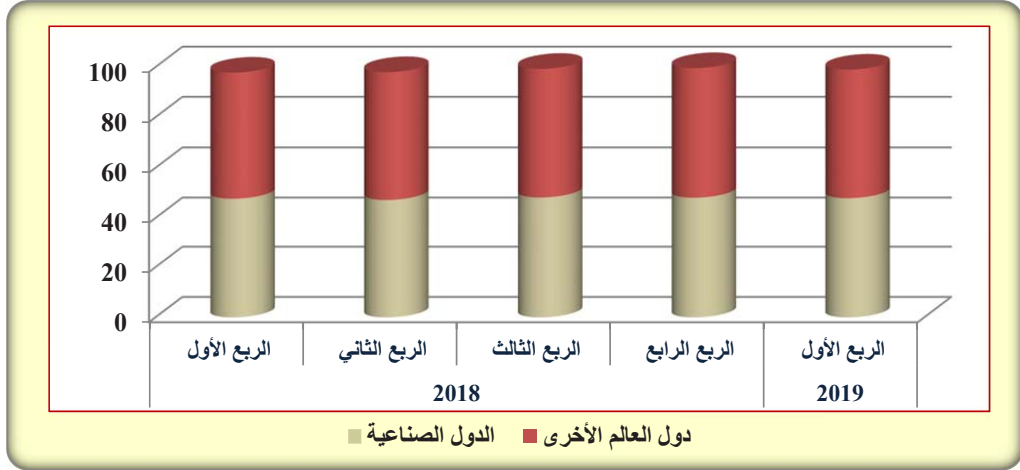
*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2018-2019
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة :

- الطلب على النفط في الدول الصناعية

انخفض طلب الدول الصناعية خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 200 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 47.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية انخفض طلب دول الأمريكتين على النفط خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 25.4 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث استمر الطلب القوي على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى حد ما في كندا، في حين تراجع الطلب على النفط في المكسيك للربع الرابع على التوالي.

وانخفض طلب دول أوروبا بحوالي 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع المناظر من العام الماضي، وذلك

على خلفية التراجع المستمر الذي تشهده مبيعات السيارات الجديدة في أوروبا منذ شهر سبتمبر 2018، حيث تراجعت مبيعات السيارات في دول الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 3.3% مقارنة مع مبيعات الربع المماثل من العام السابق، وذلك وفقاً لبيانات "رابطة مصنعي السيارات الأوروبية". إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة مقارنة بمثلاتها السابقة خلال هذا الوقت من العام، و تراجع الطلب على النفط في كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بالرغم من ارتفاعه في إيطاليا التي منحتها الولايات المتحدة إعفاء مؤقت لإستيراد النفط الإيراني حتى نهاية شهر أبريل 2019.

بينما ارتفع طلب دول آسيا والمحيط الهادي بحوالي 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.5 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع المناظر من العام الماضي، نتيجة ارتفاع الطلب في كلاً من كوريا الجنوبية وأستراليا، وبالرغم من تباطؤه في اليابان. **كما يوضح الجدول (7) والشكل (15).**

الجدول (7) تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية (مليون برميل/ يوم)

دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول آسيا/الهادي	إجمالي الدول الصناعية	
25.2	14.0	8.5	47.7	الربع الأول 2018
25.4	14.2	7.6	47.2	الربع الثاني
25.8	14.7	7.7	48.2	الربع الثالث
25.7	14.3	8.1	48.1	الربع الرابع
25.4	14.0	8.5	47.9	الربع الأول 2019*
(0.3)	(0.3)	0.4	(0.2)	التغير عن الربع الأول 2018
0.2	-	-	0.2	

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

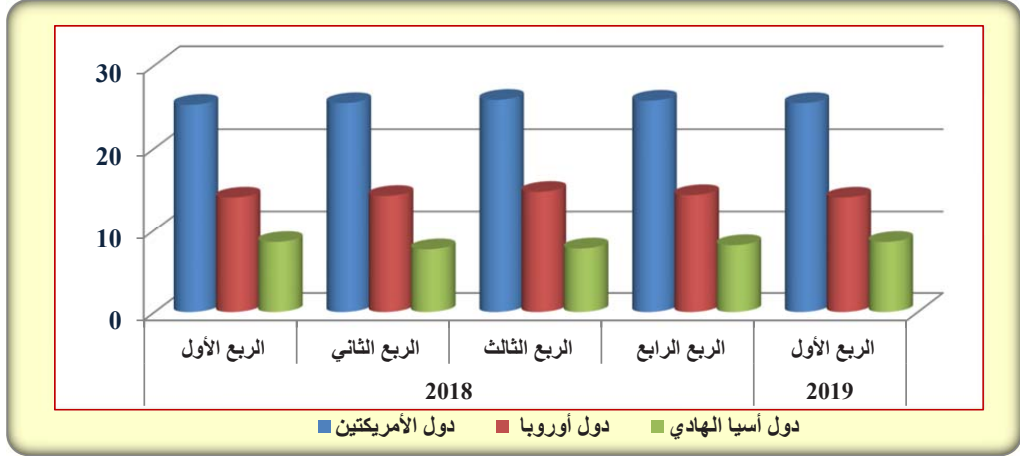
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الشكل (15)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- الطلب على النفط في الدول النامية

انخفض طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 50 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 45.6 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، ارتفع الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الأول من عام 2019 بواقع 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وقد استقر الطلب على النفط في الدول العربية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 7.2 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل 15.8% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الأول من عام 2019، وهو أيضاً نفس المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام السابق. وفيما يخص طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فقد ارتفع الطلب بنحو 500 ألف برميل/يوم

مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.5 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

في حين شهد طلب الدول الآسيوية النامية إنخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 25.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

وقد إنخفض الطلب الصيني⁹، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 12.6 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2019، وهو مستوى مرتفع بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى تباطؤ نمو القطاع الصناعي وبخاصة في مصانع التعدين وقطاع البناء على خلفية بداية عطلة رأس السنة القمرية في الصين. إضافة إلى تراجع طلبيات الإنتاج الجديدة، وإنخفاض مبيعات السيارات للشهر الثامن على التوالي. تزامناً مع السياسات الداعمة لخفض استهلاك وقود النقل التي تتبعها الحكومة الهندية.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب على النفط بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى تزايد الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، بخاصة بناء وتوسعة الطرق، والزخم الإيجابي في مبيعات المركبات التجارية. بينما انخفض الطلب في باقي الدول الآسيوية النامية بشكل طفيف بلغ نحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 8.9 مليون برميل/يوم.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.4 مليون برميل/يوم، وهو نفس مستوى الربع المماثل من عام 2018، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع الطلب على النفط في البرازيل بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.8 مليون برميل/يوم،

⁹ صفحة رقم 74 من التقرير.



مع انخفاض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، وبخاصة فنزويلا و الأرجنتين اللتان تعانيان ركوداً في اقتصادهما، بنحو 200 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/ يوم.

- الطلب على النفط في الدول المتحولة

شهد طلب الدول المتحولة على النفط إنخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 330 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 110 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الإنخفاض من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي إنخفض طلبها على النفط بحوالي 260 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الرابع من عام 2018 ليصل إلى 4.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، تزامناً مع إنخفاض طلب باقي الدول المتحولة بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. **كما يوضح الشكل (16) والجدول (8).**

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، 2018 - 2019
(مليون برميل/ يوم)

التغير عن (مليون ب/ي)		2019		2018			
الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
0.9	(0.05)	45.6	45.6	45.5	45.4	44.7	الدول النامية
-	-	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	منها الدول العربية :
-	-	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	الدول الأعضاء
-	-	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	باقي الدول العربية
0.1	0.5	5.5	5.0	5.5	5.1	5.3	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.1	0.5	12.7	12.2	12.7	12.3	12.5	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.7	(0.4)	26.5	26.9	26.0	26.7	25.8	الدول الآسيوية النامية
0.3	(0.5)	12.6	13.1	12.7	12.8	12.3	منها: الصين
0.2	0.07	5.0	4.9	4.4	4.7	4.8	الهند
0.2	(0.03)	8.9	8.9	9.0	9.1	8.7	الدول الأخرى
-	(0.1)	6.4	6.5	6.8	6.5	6.4	دول أمريكا اللاتينية
0.1	0.1	2.8	2.7	2.7	2.6	2.7	منها: البرازيل
(0.1)	(0.2)	3.6	3.8	4.1	3.8	3.7	الدول الأخرى
0.1	(0.3)	5.5	5.8	5.6	5.3	5.4	الدول المتحولة
0.1	(0.3)	4.8	5.0	4.9	4.7	4.7	منها: الاتحاد السوفيتي السابق
1.0	(0.4)	51.1	51.5	51.1	50.8	50.1	إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

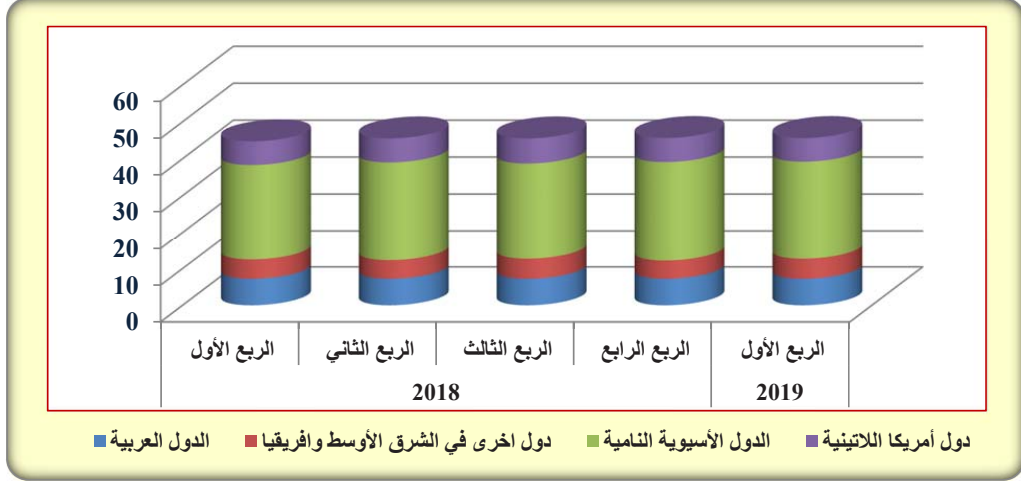
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الشكل (16)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية ، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

3.1.2. مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الأول من عام 2019 إنخفاضاً مقداره 72 مليون برميل، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.748 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 141 مليون برميل، أي بنسبة 1.6% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

- المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية¹⁰

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية في نهاية الربع الأول من عام 2019 بمقدار 14 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.859 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 46 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية قد ارتفع في نهاية الربع الأول من عام 2019 بمقدار 32 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.114 مليار برميل، وهو

¹⁰ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

مستوى مرتفع بمقدار 23 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي. في حين انخفض إجمالي **المخزون التجاري من المنتجات النفطية** في الدول الصناعية بمقدار 46 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.751 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 23 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن **المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين** قد انخفض بمقدار 44 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.500 مليار برميل (منها 606 مليون برميل من النفط الخام و 894 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 34 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، انخفض **المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة** في نهاية الربع الأول من عام 2019 بمقدار 13 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.229 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 43 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع **المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة** بنحو 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 450 مليون برميل، وفي هذا السياق يذكر أن مخزونات النفط الخام الأمريكية قد بلغت 446 مليون برميل في نهاية شهر يناير 2019، وارتفعت في نهاية الأسبوع الثالث من شهر فبراير إلى أعلى مستوى لها منذ الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2017 وهو 454.5 مليون برميل، ثم تراجعت بعد ذلك تزامناً مع انخفاض واردات الخام الأمريكية. في حين انخفض إجمالي **المخزون التجاري من المنتجات النفطية** بمقدار 22 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 779 مليون برميل.

أما **المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية** فقد ارتفع بمقدار 55 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 984 مليون برميل (منها 350 مليون برميل من النفط الخام و 634 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 15 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك على خلفية ارتفاع إنتاجية مصافي التكرير من النفط الخام¹¹ تزامناً مع بدء الإنتاج التجاري من مصفاة "ستار" في تركيا خلال شهر مارس 2019، وتبلغ طاقتها 200 ألف برميل/يوم.

¹¹ صفحة رقم 78 من التقرير.



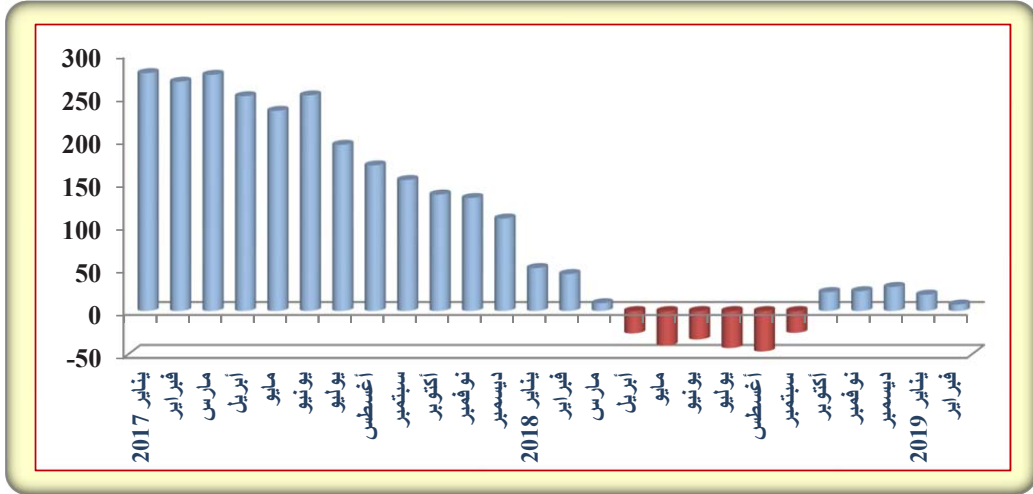
بينما انخفض **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/ الهادي** بمقدار 25 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 375 مليون برميل (منها 158 مليون برميل من النفط الخام و 217 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 3 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة¹²، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تلك المخزونات قد تراجعت عن متوسطها لخمس سنوات خلال الفترة من شهر أبريل وحتى شهر سبتمبر 2018، قبل أن تزيد عن هذا المتوسط مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 28 مليون برميل في شهر ديسمبر 2018. ومع بدء دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ في شهر يناير 2019، تراجعت هذه الزيادة لتصل إلى نحو 7.5 مليون برميل فقط في شهر فبراير، مقارنة بزيادة بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أي في شهر يناير 2017، كما يوضح الشكل (17).

¹² يتجه هذا المتوسط المتحرك نحو الارتفاع من شهر إلى آخر، وذلك لدخول الفترة التي تزايدت فيها المخزونات بالفعل ضمن النطاق الحسابي للمتوسط.

الشكل (17)

تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسطها لخمس سنوات، خلال الفترة (يناير 2017 – فبراير 2019)
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- المخزون التجاري العالمي¹³

انخفض **المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم** في نهاية الربع الأول من عام 2019 بمقدار 16 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.897 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 141 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى **إجمالي المخزون التجاري العالمي** إنخفاضاً بنحو 30 مليون برميل خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.756 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 187 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

¹³ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



- المخزون على متن الناقلات

إنخفض **المخزون التجاري النفطي على متن الناقلات** في نهاية الربع الأول من عام 2019 بمقدار 45 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1160 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 23 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- المخزون الاستراتيجي

ارتفع **المخزون الاستراتيجي** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الأول من عام 2019 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.832 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 23 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** في نهاية الربع الأول من عام 2019 بنحو 13 ألف برميل فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 649 مليون برميل، منخفضاً بنحو 16 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن وزارة الطاقة الأمريكية قد عرضت نحو 11 مليون برميل من احتياطي النفط الخام الاستراتيجي للبيع، قبل انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر نوفمبر 2018، كوسيلة للتخفيف عن سائقي السيارات الذين شهدوا ارتفاع في أسعار الوقود. وأظهر إخطار رسمي أن فترة التسليم لصفقة البيع من خامات عالية الكبريت كانت خلال شهري أكتوبر و نوفمبر 2018.

- إجمالي المخزون العالمي¹⁴

ارتفع **إجمالي المخزون العالمي** في نهاية الربع الأول من عام 2019 إلى 8.748 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 72 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 141 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (18).

¹⁴ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2018		2019		التغير عن (مليون برميل)
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الأول 2018
الأمريكتين	1466	1544	1500	(44)	34
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1186	1242	1229	(13)	43
أوروبا	969	929	984	55	15
آسيا/الهادي	378	400	375	(25)	(3)
إجمالي الدول الصناعية	2813	2873	2859	(14)	46
بقية دول العالم	2756	2913	2897	(16)	141
إجمالي المخزون التجاري**	5569	5786	5756	(30)	187
المخزون على متن الناقلات	1183	1205	1160	(45)	(23)
المخزون الاستراتيجي منه :	1855	1829	1832	3	(23)
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	665	649	649	(0.013)	(16)
إجمالي المخزون العالمي	8607	8820	8748	(72)	141
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	55.9	59.5	60.3	0.8	4.4

* بيانات تقديرية.

** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة:

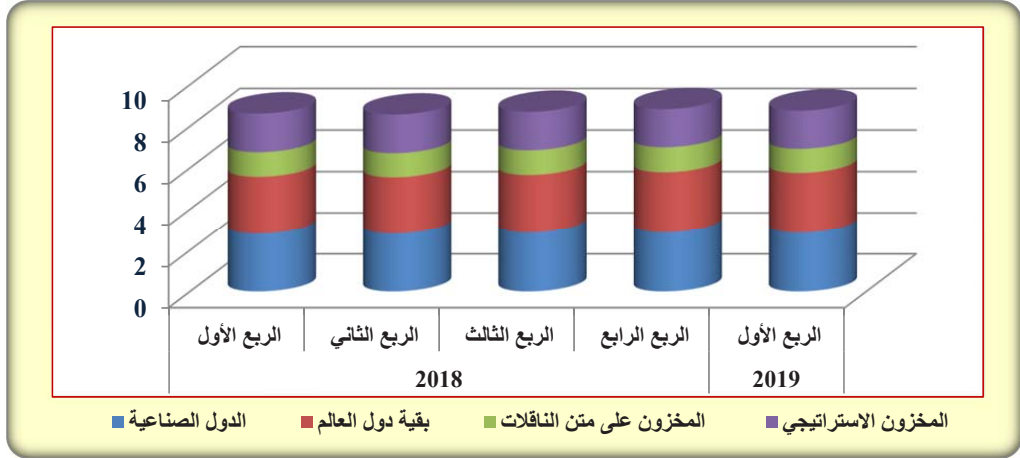
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

Oil Market Intelligence -



الشكل (18)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2018- 2019
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية الربع الأول من عام 2019 قد بلغت حوالي 60.3 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 59.5 يوم من الاستهلاك، وأعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 55.9 يوم من الاستهلاك.

2.2. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

1.2.2. عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل التي أثرت بشكل كبير على تحسن أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2019، استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، والتي أدت إلى فرض مزيد من القيود الجمركية المتبادلة، مع عدم إنتهاء المفاوضات التجارية الجارية بين الطرفين منذ شهر ديسمبر 2018. إضافة إلى قرب إنتهاء الإعفاءات التي منحتها الولايات المتحدة لثمان دول (الصين والهند واليونان وإيطاليا وتايوان واليابان وتركيا وكوريا الجنوبية) بمواصلة استيراد النفط الإيراني حتى نهاية شهر أبريل 2019. وإعلان الولايات المتحدة عن فرض قيود اقتصادية جديدة على صادرات النفط من فنزويلا، ستدخل حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019.

2.2.2. الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بتراجع قوة الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك على خلفية الارتباط العكسي الذي يربط بينهما، حيث ارتفعت أسعار النفط مع انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة في شهر يناير 2019، واستمر التحسن في أسعار النفط خلال شهري فبراير ومارس نتيجة استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل عملات الأسواق الناشئة، مع ارتفاعه بشكل نسبي مقابل العملات الرئيسية.

يأتي ذلك تزامناً مع تراجع حدة التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتقلص منحنى العائد على سندات الخزنة الأمريكية خلال شهر مارس 2019 إلى أدنى مستوى له منذ عام 2007، قبل أن يشهد انعكاساً للمرة الأولى في نحو اثني عشر عام، حيث تحول الفارق بين عوائد الديون الحكومية مستحقة السداد بعد عشر أعوام وبين تلك التي يحين موعد استحقاقها بعد ثلاثة أشهر إلى النطاق السالب للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2007. يأتي هذا الانعكاس في منحنى العائد بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلغاء احتمالية زيادة الفائدة على الدولار خلال عام 2019، إلى جانب الإشارة إلى وقف برنامج خفض الميزانية العمومية في سبتمبر 2019. وفي هذا السياق، يذكر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرر في اجتماعه الذي عُقد في شهر مارس 2019، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند مستوى يتراوح ما بين 2.25% إلى 2.50%، وذلك للمرة الثانية خلال عام 2019، مؤكداً على إيقاف حملته التي استمرت ثلاث أعوام لتشديد السياسة النقدية.

3.2.2. نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تحسن أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019، حيث استمر احتفاظ المضاربين والمستثمرين برؤية إيجابية بشأن آفاق نمو أسعار النفط. حيث أقيمت صناديق التحوط في الأسواق الآجلة على زيادة شراء العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس، مما زاد من رهانات المضاربين بشأن ارتفاع أسعار النفط. يأتي ذلك على خلفية تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية، وارتفاع الطلب على النفط وبخاصة من دول أسيا الهادي، تزامناً مع دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين (أوبك +) حيز التنفيذ في بداية عام 2019.



3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

1.3. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 485 ألف ب/ي أى بنسبة 6.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 685 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. بينما ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 299 ألف ب/ي أى بنسبة 16.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 5 آلاف ب/ي فقط مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبالنسبة لمصادر الواردات من النفط الخام، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 71.1% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بحوالي 66.8% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد ظلت كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 53.7% من إجمالي وارداتها من النفط الخام مقارنة بنسبة 47.1% خلال الربع المماثل من العام السابق.

واستحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 28.9% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بحوالي 33.3% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنحو 17% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 21.3% خلال الربع المماثل من العام السابق.

أما فيما يخص مصادر الواردات من المنتجات النفطية، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 88.7% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بحوالي 85.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. وتعد كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة باحتياجاتها من المنتجات النفطية حيث وصلت النسبة إلى 31.7% من إجمالي وارداتها من المنتجات النفطية مقارنة بنسبة 30.1% خلال الربع المماثل من العام السابق.



بينما استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 11.3% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بحوالي 14.4% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 7.4% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 9.5% خلال الربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (10) والشكلين (19) و (20).



الجدول (10)

مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018-2019
(مليون برميل / يوم)

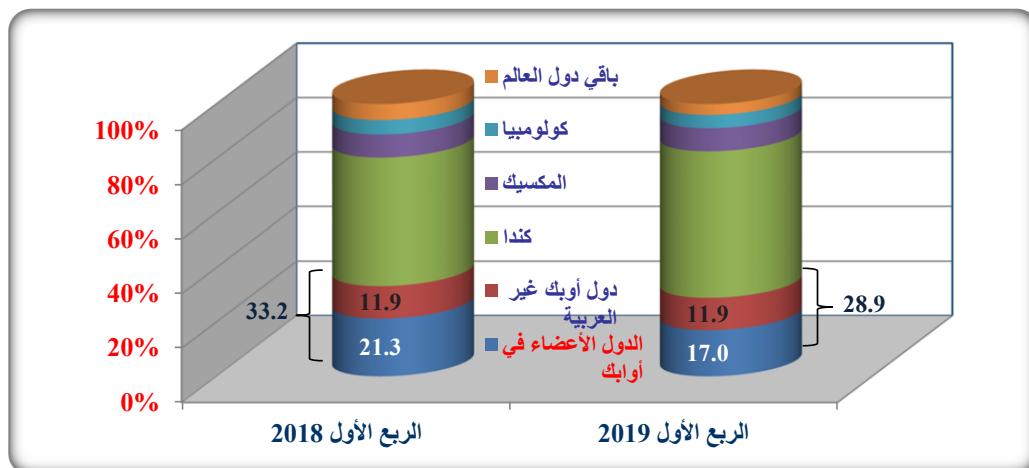
المنتجات النفطية				النفط الخام			
الربع الأول 2019*		الربع الأول 2018		الربع الأول 2019*		الربع الأول 2018	
النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية
<u>11.3</u>	<u>0.2</u>	<u>14.4</u>	<u>0.3</u>	<u>28.9</u>	<u>2.0</u>	<u>33.2</u>	<u>2.6</u>
دول أوبك				دول أوبك			
7.4	0.1	9.5	0.2	17.0	1.2	21.3	1.6
الدول الأعضاء في أوابك				الدول الأعضاء في أوابك			
3.9	0.1	4.9	0.1	11.9	0.8	11.9	0.9
دول أوبك غير العربية				دول أوبك غير العربية			
<u>88.7</u>	<u>1.9</u>	<u>85.6</u>	<u>1.8</u>	<u>71.1</u>	<u>5.0</u>	<u>66.8</u>	<u>5.1</u>
دول خارج أوبك				دول خارج أوبك			
31.7	0.7	30.1	0.6	53.7	3.8	47.1	3.6
كندا				كندا			
8.5	0.2	15.0	0.3	8.5	0.6	8.5	0.7
روسيا				المكسيك			
6.4	0.1	2.5	0.05	4.9	0.3	5.3	0.4
الهند				كولومبيا			
4.7	0.1	3.2	0.1	4.0	0.3	5.9	0.4
هولندا				باقي دول العالم			
4.6	0.1	3.1	0.1				
كوريا الجنوبية							
3.3	0.07	2.2	0.05				
المملكة المتحدة							
2.8	0.06	2.1	0.04				
البرازيل							
2.5	0.05	3.3	0.07				
بلجيكا							
2.4	0.05	1.9	0.04				
كولومبيا							
2.3	0.05						
قطر							
1.9	0.04	1.3	0.03				
النرويج							
1.9	0.04	2.4	0.05				
بيرو							
1.8	0.04	3.2	0.07				
المكسيك							
1.4	0.03	0.8	0.02				
البرتغال							
1.3	0.03	1.5	0.03				
فرنسا							
1.2	0.03	0.7	0.01				
سنغافورة							
1.1	0.02	0.7	0.01				
اليابان							
0.5	0.01	1.3	0.03				
الصين							
8.4	0.2	10.3	0.2				
باقي دول العالم							
2.1		2.1		7.0		7.7	
إجمالي الواردات				إجمالي الواردات			

*بيانات تقديرية

المصدر:

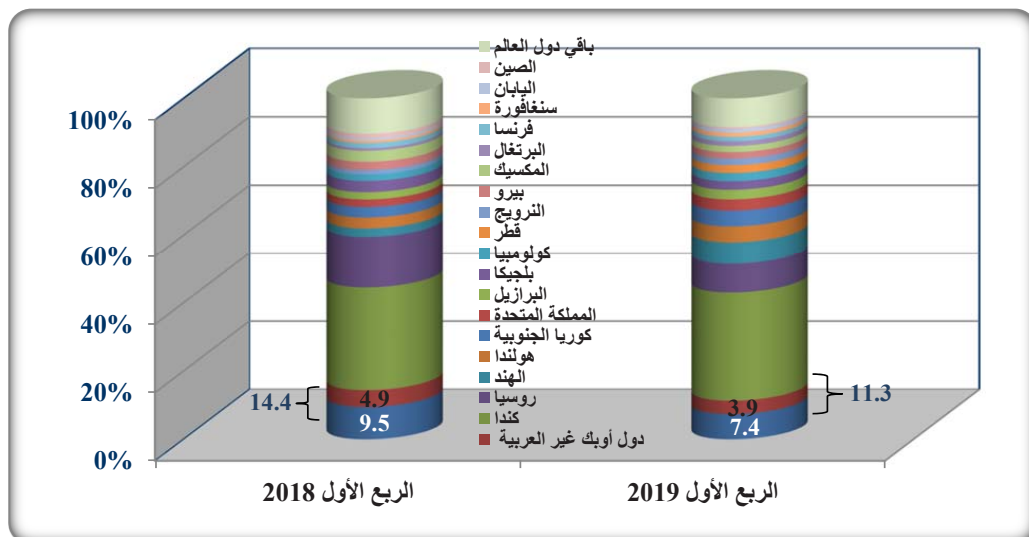
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (19)
مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018 - 2019
(%)



المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (20)
مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 - 2019
(%)



المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).



وعلى جانب **الصادرات**، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 356 ألف ب/ي، أي بنسبة 15% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. بينما انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 536 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 44 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبالنسبة **لوجهة الصادرات من النفط الخام**، تأتي كندا في المرتبة الأولى بنسبة 17.4% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بنسبة 23.6% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها هولندا بنسبة 13.5%، ثم تأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.5%. بينما تراجع نسبة الصين من إجمالي صادرات النفط الأمريكية إلى 2.5% فقط، بعد أن كانت ثاني أكبر مستورد بنسبة 23.2% خلال الربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وذلك بالرغم من أن صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الصين، لم تنضم بعد إلى السلع الخاضعة للتعريفة الجمركية الإضافية، التي تم فرضتها الولايات المتحدة على الواردات من الصين، والتي تم تأجيل تطبيقها تزامناً مع المفاوضات الجارية حول التجارة بين الطرفين. إلا أن أحدث التقارير الرسمية تشير إلى إحجام مستوردي النفط في الصين عن التقدم بطلبات شراء جديدة لشراء النفط الأمريكي في الآونة الأخيرة.

أما فيما يخص **وجهة الصادرات من المنتجات النفطية**، تأتي المكسيك في المرتبة الأولى بنسبة 22.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بنسبة 23.5% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها الدول الآسيوية بنسبة 19.5% مقارنة بنسبة 19.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد استحوذت دول أمريكا اللاتينية على حوالي 19.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بنسبة 19.2% خلال الربع المماثل من العام السابق، واستحوذت الدول الأوروبية على حوالي 13% مقارنة بحوالي 10.4% خلال الربع المماثل من العام السابق، واستحوذت كندا على حوالي 9.4% مقارنة بحوالي 10.6% خلال الربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (11) والشكلين (21) و(22).

الجدول (11)

وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018-2019
(مليون برميل / يوم)

المنتجات النفطية				النفط الخام			
الربع الأول 2019*		الربع الأول 2018		الربع الأول 2019*		الربع الأول 2018	
النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية
22.1	1.1	23.5	1.2	17.4	0.5	23.6	0.4
19.5	1.0	19.6	1.0	13.5	0.4	6.1	0.09
19.1	0.9	19.2	0.9	12.5	0.3	4.7	0.1
13.0	0.6	10.4	0.5	10.0	0.3	7.1	0.1
9.4	0.5	10.6	0.5	7.4	0.2	5.0	0.08
16.9	0.8	16.7	0.8	6.9	0.2	2.2	0.03
				6.7	0.2	1.1	0.02
				4.6	0.1	8.3	0.1
				2.5	0.07	23.2	0.3
				2.4	0.1	0.4	0.01
				2.3	0.1	0.8	0.01
				2.3	0.06	1.6	0.02
				1.8	0.05		
				1.6	0.04	2.0	0.03
				1.2	0.03		
				6.9	0.2	13.9	0.2
4.9		4.9		2.7		1.5	

* بيانات تقديرية

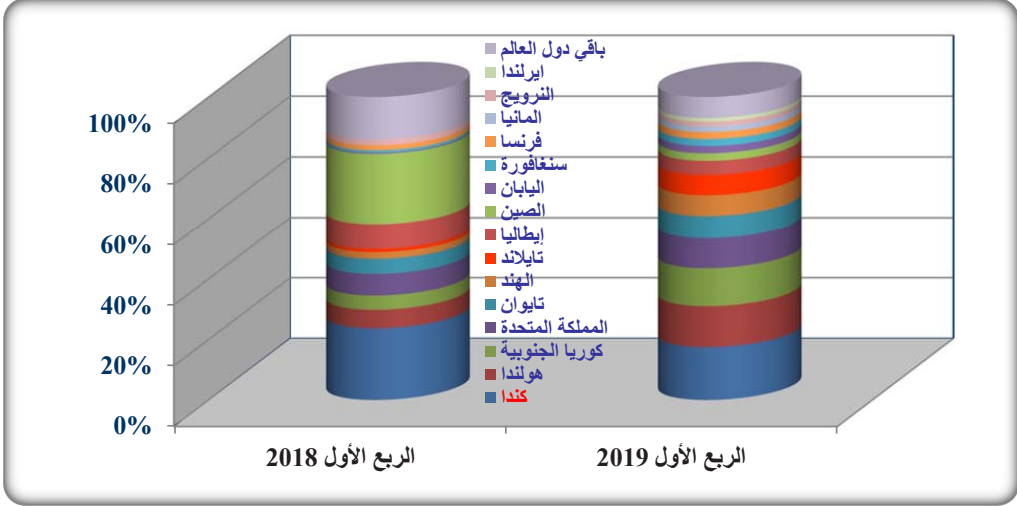
** جزر في المحيط الأطلسي شمالي كوبا.

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

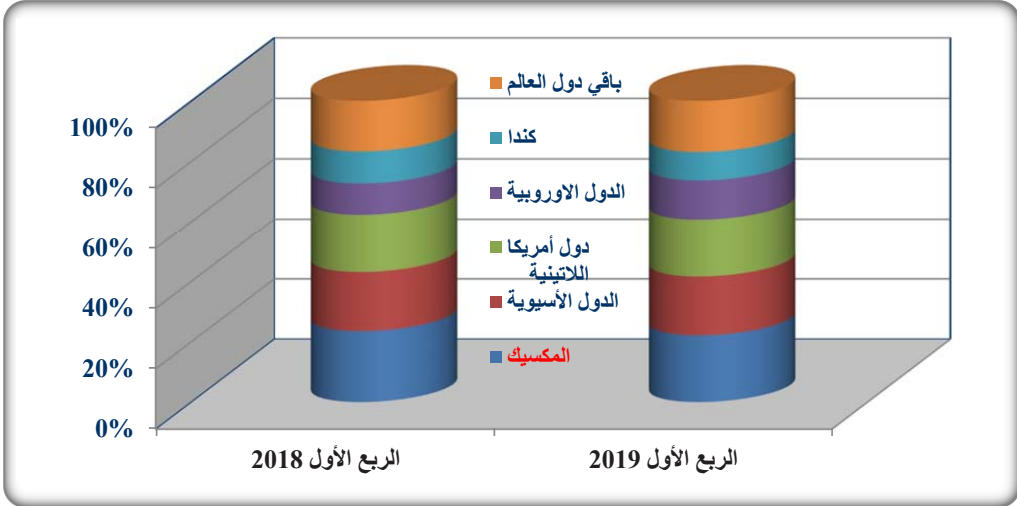


الشكل (21)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018-2019
(%)



المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (22)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018-2019
(%)



المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وبذلك ينخفض صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة بشكل طفيف خلال الربع الأول من عام 2019 بلغ حوالي 6 آلاف ب/ي فقط، أي بنسبة 0.4% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 1.536 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.9 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13).

الجدول (12)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الولايات المتحدة	اليابان	الصين	الهند	
6.2	3.2	8.9	4.6	الربع الأول 2018
6.0	2.9	9.0	4.6	الربع الثاني
6.1	3.1	8.9	4.5	الربع الثالث
5.2	3.1	10.0	4.6	الربع الرابع
4.3	3.1	9.9	4.5	الربع الأول 2019*
(0.9)	-	(0.1)	(0.03)	التغير عن الربع الرابع 2018
(1.9)	(0.1)	1.0	(0.1)	(مليون ب/ي) الربع الأول 2018

الجدول (13)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الولايات المتحدة	اليابان	الصين	الهند	
(2.7)	0.2	0.5	(0.6)	الربع الأول 2018
(2.8)	0.002	0.5	(0.3)	الربع الثاني
(2.7)	0.1	0.2	(0.6)	الربع الثالث
(3.6)	0.252	0.2	(0.6)	الربع الرابع
(2.8)	(0.05)	(0.05)	(0.2)	الربع الأول 2019*
0.8	(0.3)	(0.3)	0.3	التغير عن الربع الرابع 2018
(0.05)	(0.2)	(0.5)	0.4	(مليون ب/ي) الربع الأول 2018

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



2.3. واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية

استقرت **واردات اليابان** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 عند نفس مستوى الربع السابق وهي 3.1 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. في حين انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 80 ألف ب/ي، أي بنسبة 11.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 610 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 98 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وعلى جانب **الصادرات**، ارتفعت صادرات اليابان من المنتجات النفطية بحوالي 220 ألف ب/ي، أي بنسبة 50.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 658 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 119 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك انخفض **صافي الواردات النفطية لليابان** خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 300 ألف ب/ي، أي بنسبة 9% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 317 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليه سابقاً.

3.3. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت **واردات الصين** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 147 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 9.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 853 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وقد أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى انخفاض واردات الصين من النفط الخام خلال شهر مارس 2019 إلى 9.26 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2018، وذلك على خلفية بدء أعمال الصيانة في شركات التكرير المملوكة للدولة والمتوقع استمرارها خلال الربع الثاني من عام 2019، وذلك قبل ارتفاع الطلب الموسمي على الوقود إلى الذروة خلال الربع الثالث من نفس العام. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الواردات الصينية من النفط الخام قد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق خلال شهر نوفمبر 2018 وهو 10.47 مليون ب/ي.

كما أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى تراجع واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال شهر مارس 2019 بنحو 25% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، تزامناً مع قرب إنتهاء فترة الإعفاءات الممنوحة من تطبيق الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الإيرانية. وفي المقابل ارتفعت واردات الصين من النفط الخام السعودي إلى نحو 1.7 مليون ب/ي، أي بزيادة بلغت حوالي 60% مقارنة بشهر مارس 2018، تزامناً مع توقيع المملكة العربية السعودية لعقود توريد جديدة محددة الأجل مع شركات تكرير صينية. وانخفضت واردات الصين من المنتجات النفطية بحوالي 200 ألف ب/ي، أي بنسبة 14.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 300 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق **بالصادرات**، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019، في حين ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 83 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك بدعم من نمو صادرات وقود الطائرات والديزل، ليرتفع إجمالي صادرات الوقود المكرر إلى أعلى مستوياته منذ عام 2012 على الأقل، في مؤشر قوي على تنامي فائض الوقود المحلي مع بلوغ مصفاة التكرير الخاصة التي تديرها شركة "هنگلي للبترولوكيماويات" مستوى التشغيل الكامل، والبالغ 400 ألف ب/ي.

وبذلك إنخفض **صافي الواردات النفطية للصين** خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 430 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.2% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 9.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 459 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح **الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما آنفاً**.

4.3. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت **واردات الهند** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 33 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. يأتي ذلك تزامناً مع التراجع الكبير



في واردات الهند من النفط الإيراني، إلى جانب إعلان فنزويلا عن إيقاف صادراتها النفطية إلى الهند، في محاولة لتنويع سوق التصدير.

في حين ارتفعت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 61 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 863 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 40 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق **بالصادرات**، انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 267 ألف ب/ي، أي بنسبة 19.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 333 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع **صافي الواردات النفطية للهند** خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 295 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.4% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 306 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما سابقاً.

5.3. صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت **صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 133 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 7.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 467 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى بدء دخول تعديلات إتفاق خفض الإنتاج لدول (أوبك +) حيز التنفيذ، مع ارتفاع ذسبة الالتزام بهذا الإتفاق. بينما ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 533 ألف ب/ي، أي بنسبة 19.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 3.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

شهد أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2019، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى بدء الصيانة الدورية الموسمية للكثير من المصافي العالمية، مع ارتفاع تكاليفها، إضافة إلى بعض التوقعات غير المخطط لها، وضعف هوامش التكرير في جميع

مناطق التكرير الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وآسيا الهادي، رغم تحسينها بشكل نسبي خلال شهر فبراير 2019، والذي يُعد الأول منذ شهر نوفمبر 2018. فيما تظل مصافي النفط العاملة في الصين هي أكبر مصادر نشاط التكرير المتزايد.

حيث انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 0.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول الصناعية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 419 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 38.1 مليون برميل/يوم، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تأثير مصافي تكرير النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية بوقف استيراد النفط الفنزويلي الثقيل، حيث تعاني هذه المصافي حالياً من عدم تحقيق التوازن بين ارتفاع تدفقات الخامات المحلية الخفيفة وتراجع إمدادات الخامات الثقيلة¹⁵ والمتوسطة في الأسواق النفطية العالمية. كما تأثر أداء مصافي تكرير النفط العاملة على ساحل الخليج الأمريكي بالعديد من الحوادث الصناعية خلال الربع الأول من عام 2019.

كما إنخفضت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول النامية والمتحولة وإن كان بشكل طفيف بلغ نحو 25 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 44.4 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الطلب المرتفع على النفط الخام من قبل مصافي النفط الصغيرة المستقلة العاملة في الصين، التي عاودت شراء النفط الأمريكي مجدداً عقب توقفها عن شرائه منذ شهر أكتوبر 2018، وإن كان بشكل محدود، تزامناً مع المفاوضات الجارية حول التجارة بين الطرفين. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصافي التكرير الصينية لا تزال وسط نقطة تحول من معالجة درجات الخام الثقيلة إلى درجات خفيفة مثل الشحنات الأمريكية كجزء من مبادرة الحكومة الصينية لتقليل مستويات التلوث.

¹⁵ يُذكر أن النفط الخام الثقيل عادة ما يكون أقل سعراً من النفط الخفيف، ولكن عقب دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا حيز التنفيذ، ارتفع الطلب عليه بشكل ملحوظ وأصبح يتم تداوله بسعر أعلى للبرميل.



وتراجع الطلب على النفط الخام من قبل مصافي النفط العاملة في أمريكا اللاتينية، وبخاصة في فنزويلا، التي تشهد توقف شبه كامل لنشاط تكرير النفط، وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية. وفي البرازيل تواصل صناعة تكرير النفط تعافيتها من الحرائق التي شهدتها مصفاة "Manguinhos" ومصفاة "Replan" أكبر مصافي التكرير في البلاد خلال عام 2018. في حين استقر الطلب على النفط الخام في مصافي التكرير العاملة في دول الاتحاد السوفيتي السابق، كما يوضح الجدول (14) والشكل (23).

الجدول (14)

تطور متوسط كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2018 – 2019
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2018		2019		التغير عن (مليون ب/ي)
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الأول 2018
الدول الصناعية :	38.0	38.5	38.1	(0.419)	0.101
الأمريكتين	18.9	19.4	18.8	(0.624)	(0.157)
أوروبا	11.9	12.1	12.2	0.153	0.289
آسيا/الهادي	7.1	7.1	7.1	0.052	(0.031)
الدول النامية والمتحولة:	43.5	44.5	44.4	(0.025)	0.968
الدول الآسيوية النامية	22.7	23.3	23.3	0.035	0.621
دول الشرق الأوسط	7.3	7.9	7.9	0.084	0.619
دول أمريكا اللاتينية	3.7	3.6	3.5	(0.034)	(0.154)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	7.1	7.1	7.1	-	(0.007)
أخرى**	2.7	2.7	2.6	(0.110)	(0.111)
الإجمالي العالمي	81.5	83.0	82.5	(0.444)	1.069

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

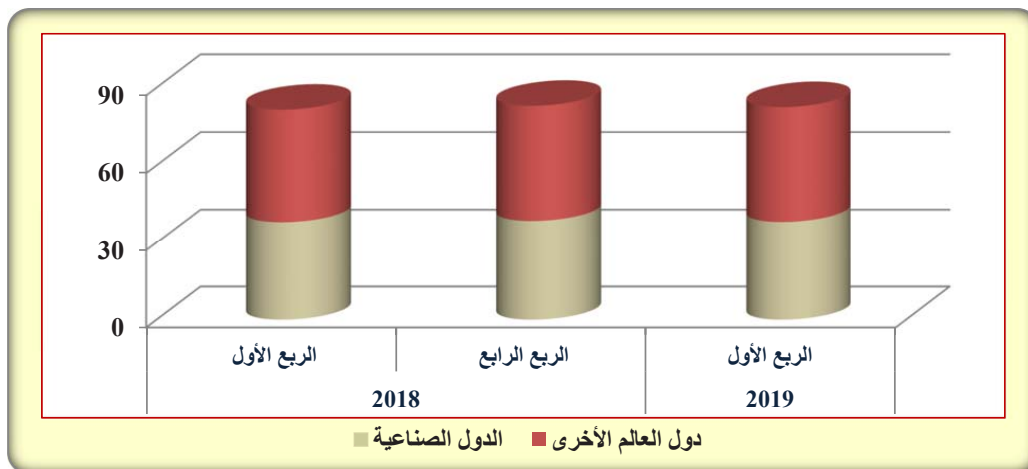
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.

الشكل (23)

التطورات في متوسط كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

وفيما يخص معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، فقد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 0.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 83.3%، وهو مستوى منخفض بنحو 0.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وفي هذا السياق يذكر أن معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت خلال شهر يونيو 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1998 وهو 97%، قبل أن تتراجع إلى 85.8% خلال شهر فبراير 2019، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، كما يوضح الجدول (15).



الجدول (15)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2018 – 2019
(%)

المنطقة	2018		2019		التغير عن (مليون ب/ي)
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع	
الدول الصناعية :	85.0	84.8	84.2	(0.6)	(0.8)
الأمريكتين	85.1	86.6	83.8	(2.8)	(1.3)
أوروبا	82.3	82.2	83.2	1.1	0.9
آسيا/الهادي	89.5	84.5	87.0	2.5	(2.5)
الدول النامية والمتحولة:	82.9	83.9	82.6	(1.3)	(0.3)
الدول الآسيوية النامية	93.3	94.0	92.2	(1.8)	(1.1)
دول الشرق الأوسط	77.6	83.7	83.4	(0.3)	5.8
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	63.1	61.4	58.8	(2.6)	(4.3)
دول أوروبا غير الصناعية	80.0	80.0	80.0	–	–
المتوسط العالمي	83.9	84.1	83.3	(0.8)	(0.6)

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق بالمنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية، فقد انخفضت تلك الكميات خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

حيث انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 38.1 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع معدلات تشغيل مصافي النفط. كما انخفضت

المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 100 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 43.9 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (16) والشكل (24).

الجدول (16)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية

(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2018		2019		التغير عن (مليون ب/ي)
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الأول 2018
الدول الصناعية :	37.9	38.4	38.1		0.200
الأمريكتين	18.9	19.4	18.8		(0.100)
أوروبا	11.9	12.0	12.2		0.300
آسيا/الهادي	7.1	7.0	7.1		–
الدول النامية والمتحولة:	43.0	44.0	43.9		0.900
الدول الآسيوية النامية ومنها:	22.6	22.9	23.1		0.500
الصين	11.9	12.3	12.5		0.600
دول الشرق الأوسط	7.3	7.9	7.9		0.600
دول أمريكا اللاتينية	3.6	3.2	3.1		(0.500)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	7.0	7.1	7.1		0.100
أخرى**	2.5	2.9	2.7		(0.200)
الإجمالي العالمي	80.9	82.4	82.0		1.100

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

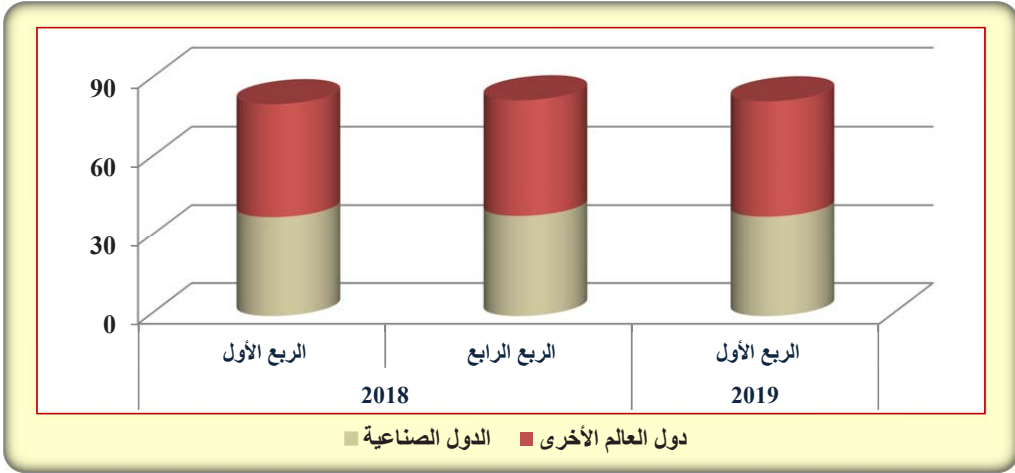
المصادر:

- Oil Market Report, various issues.



الشكل (24)

التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: Oil Market Report, Various Issues.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 0.88 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.92 دولار لكل مليون و ح ب، ليشكل إنخفاضاً بمقدار 0.16 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس¹⁶ خلال الربع الأول من عام 2019، يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 6.55 دولار لكل مليون و ح ب، كما يوضح الجدول (17).

¹⁶ بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

الجدول (17)

تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
(دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **	
الربع الأول 2018	3.08	10.84
الربع الثاني	2.86	11.72
الربع الثالث	2.93	12.02
الربع الرابع	3.80	10.17
الربع الأول 2019	2.92	9.47
التغير عن	الربع الرابع 2018	(0.88)
(دولار/ م و ح ب)	الربع الأول 2018	(0.16)
		(0.70)
		(1.37)

* كما هو في مركز هنري.

** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- <http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm>

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية¹⁷

انخفض متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الصخري خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 0.7 مليار متر مكعب، أي بنسبة 0.4% مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2018 ليبلغ 195.6 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 31.3 مليار متر مكعب، أي بنسبة 19.1% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

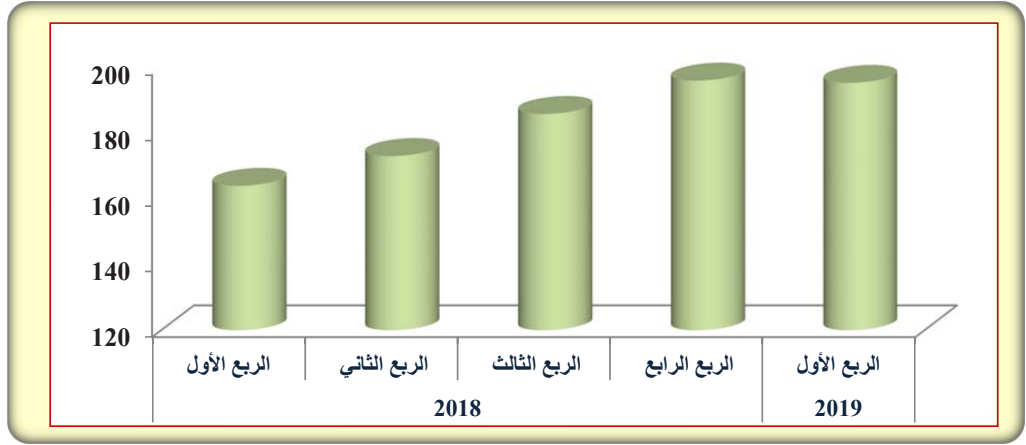
¹⁷ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia، و منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة. هذا وتُعد منطقة Appalachia أكبر مصادر تطوير الغاز الصخري بالولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث ارتفع إنتاج الغاز الصخري فيها بشكل ملحوظ بلغ أكثر من 14 مليار قدم مكعب يومياً منذ عام 2012، وبخاصة في حقلي Marellus و Utica، مما أدى إلى زيادة عامة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول إنتاجية الحفر.



و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشهري من الغاز الصخري، فقد استهل الربع الأول من عام 2019، أي خلال شهر يناير عند مستوى 66.5 مليار متر مكعب، ثم انخفض إلى حوالي 60.8 مليار متر مكعب خلال شهر فبراير، ثم عاود الارتفاع مجدداً ليصل إلى أعلى مستوياته خلال الربع الأول من عام 2019 وهو 68.2 مليار متر مكعب في شهر مارس، كما يوضح الشكل (25).

الشكل (25)

متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2018 - 2019
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجل قياسي وهو 96 مليار قدم مكعب يومياً خلال شهر فبراير 2019، متجاوزاً المستوى القياسي السابق المسجل في شهر ديسمبر والبالغ 95.4 مليار قدم مكعب يومياً.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصادر الرئيسية لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الأول من عام 2019.

1.3. أسعار الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *اليابان* خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.9 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 1.8 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *تايوان* بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.6 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 1.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

بينما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *الصين* بمقدار 1.3 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.8 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 1.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

كما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *كوريا الجنوبية* بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.3 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في *أسواق شمال شرق آسيا* من المصادر المختلفة خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 2 مليون طن، أي بنسبة 3.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 51.6 مليون طن، وهو مستوى منخفض بمقدار 2.6 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، تواصل انخفاض واردات اليابان



(أكبر مستورد للغاز المسيل عالمياً) بعد تراجعها خلال العام السابق إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2011، في ظل استمرار تراجع الاستهلاك نتيجة للانكماش السكاني. كما تراجعت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسيل في شهر مارس 2019 إلى 4.06 مليون طن، مقارنة بمستوى قياسي بلغ 6.58 مليون طن في شهر يناير، وذلك في أعقاب انتهاء طلب التدفئة، تزامناً مع تراجع وارداتها من الولايات المتحدة على خلفية التوترات التجارية بين الطرفين إلى نحو 300 ألف طن فقط خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بنحو 1.4 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي. ويوضح **الجدول (18)** الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان.

الجدول (18)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق آسيا *

الكميات المستوردة (مليون طن)	متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)				حصة الدول العربية من الواردات %	الإجمالي	كوريا الجنوبية	تايوان	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية
	اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية							
الربع الأول 2018	24.5	12.4	4.2	13.0	54.2	28.8	9.1	8.6	8.4	9.3	
الربع الثاني	17.6	12.0	4.5	9.2	43.3	20.8	9.5	8.5	8.2	9.5	
الربع الثالث	20.7	13.2	4.4	9.0	47.3	20.7	10.2	8.5	9.3	10.3	
الربع الرابع	20.1	16.9	4.1	12.5	53.6	18.4	11.0	8.5	9.8	11.1	
الربع الأول 2019	22.2	15.0	4.0	10.4	51.6	25.8	10.9	9.8	9.6	11.3	
التغير عن الربع الأول 2018	2.1	(1.9)	(0.1)	(2.1)	(2.0)	7.4	(0.1)	1.3	(0.2)	0.2	
الربع الأول 2018	(2.3)	2.6	(0.2)	(2.6)	(2.6)	(3.0)	1.8	1.2	1.2	2.0	

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصة الدول العربية من الواردات لا تشمل الصين بداية من الربع الثاني من عام 2018 وحتى الربع الرابع من عام 2018، حيث لم تصدر الصين بيانات تفصيلية عن مصادر وارداتها منذ شهر مارس 2018 وحتى بداية عام 2019.

المصادر: World Gas Intelligence, various issues.

3.3. مصادر واردات الغاز الطبيعي المسيل

بلغت **صادرات استراليا** إلى أسواق شمال شرق آسيا خلال الربع الأول من عام 2019 حوالي 17.2 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 33.3% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان خلال الفترة نفسها، تليها **قطر** بنسبة 19.1% ثم **ماليزيا** بنسبة 11.5%.

وقد بلغت **صادرات الدول العربية** إلى أسواق شمال شرق آسيا حوالي 13.3 مليون طن لتساهم بما نسبته 25.8% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 28.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4.3. صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل¹⁸

وفيما يتعلق ب**صافي عائد الشحنات الفورية** المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا في نهاية الربع الأول من عام 2019، فتأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد في حدود 4.66 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 4.54 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 4.49 دولار/ مليون و ح ب، واستراليا بصافي عائد 4.47 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 4.27 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 3.88 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة¹⁹

استمر التباطؤ في نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك على الرغم من الانخفاض الملحوظ في أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى دولار لكل ميغاواط. في هذا السياق، أعلنت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها عن تباطؤ نمو مصادر الطاقة المتجددة في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي، ما يهدد بعدم تحقيق الأهداف المناخية على المدى الطويل. حيث أشار التقرير إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة

¹⁸ عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

¹⁹ المصادر: REN21, Renewables 2018, Global Status Report

- IRENA, Renewable Energy Statistics 2018 & Renewable Capacity Statistics 2019.

- UN Environment Programme, Global Trends in Renewable Energy Investment 2018.



بالطاقة بشكل مطرد خلال عام 2017، واستمر هذا الارتفاع خلال عام 2018 لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 33 جيجا طن، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة بالفحم لإنتاج الكهرباء في الدول النامية في آسيا، هذا وقد ساهم الفحم بنسبة 30% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في عام 2018.

ولم يكن الإنتاج مرتفعاً بما يكفي لتلبية الطلب العالمي على الطاقات المتجددة، رغم ارتفاع الطلب على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية في عام 2018، حيث ارتفع الطلب على الطاقة الشمسية وحدها بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق، وارتفع الطلب على الطاقة النووية ليصل إلى مستويات ما قبل كارثة فوكوشيما في اليابان.

كما يجدر بالذكر، إنه وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة نحو 279.8 مليار دولار خلال عام 2017، بارتفاع بلغت نسبه 2.1% مقارنة بعام 2016، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع استثمارات الصين التي تُعد أكبر مطور للطاقات المتجددة على مدى الثمان سنوات الماضية. هذا وقد استحوذت الصين على حصة بلغت 45.2% من تلك الاستثمارات، يليها أوروبا بحصة 14.6%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 14.5%، ودول آسيا/الهادي بحصة 11.3%. كما انتشرت الطاقات المتجددة في عدد متزايد من الاقتصادات النامية والناشئة، وأصبح بعضها من الأسواق الهامة. وتستعرض الفقرات التالية التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1292.6 جيجاواط في نهاية عام 2018، وقد استحوذت كل من الصين والبرازيل والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والنرويج على حوالي 59% من ذلك الإجمالي. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الكهرومائية المنتجة بنحو 4.3% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 4163 تيراواط ساعة في عام 2016، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في عام 2018 نحو 7.153 جيجاواط، وهو مستوى منخفض بنحو 1% بالمقارنة مع العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الكهرومائية نحو 19.658 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو مستوى مرتفع بنحو 11% مقارنة بعام 2015، كما يوضح الجدول (20). هذا ويواصل البنك الدولي دعمه لمشاريع الطاقة الكهرومائية المصممة والمنفذة بشكل جيد، بهدف دعم التنمية المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 10% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 563.7 جيجاواط في نهاية عام 2018، وتُعد آسيا أكبر سوق إقليمية لطاقة الرياح بحصة تصل إلى 40.6% من الإجمالي العالمي، يليها أوروبا بحصة 32.4%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 16.7%. كما ارتفع الإجمالي العالمي من طاقة الرياح المنتجة بنحو 15.8% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 958 تيراواط ساعة في عام 2016، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في عام 2018 نحو 1.396 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 36.7% مقارنة بالعام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من طاقة الرياح نحو 2.571 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو مستوى مرتفع بنحو 34% مقارنة بعام 2015، كما يوضح الجدول (20).

والجدير بالذكر أنه استجابة للطلب العالمي المتزايد على تقنيات ومشاريع طاقة الرياح، قام موردي التوربينات الهوائية ومطوري المشاريع بتوسيع وفتح مصانع ومكاتب جديدة في جميع أنحاء العالم.

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 24.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 485.8 جيجاواط في نهاية عام 2018، وحقت خمسة أسواق رئيسية نحو 75% من هذه الزيادة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وألمانيا. أما بالنسبة للقدرة التراكمية، فتأتي الصين في المرتبة الأولى يليها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية



(التي اجتازت ألمانيا) وتأتي إيطاليا في المرتبة الخامسة. هذا وقد بدأت الأسواق الناشئة في المساهمة بشكل كبير في النمو العالمي لإجمالي قدرات الطاقة الشمسية المتاحة. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الشمسية المنتجة بنحو 31.2% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 329 تيراواط ساعة في عام 2016، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2018 نحو 2.069 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 74% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من مصر والامارات والسعودية والجزائر. وبلغ إجمالي إنتاج الدول الأعضاء من الطاقة الشمسية نحو 1.104 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو مستوى مرتفع بنحو 41.4% مقارنة بعام 2015، كما يوضح الجدول (20).

يُذكر أن العديد من دول العالم قد استخدمت العطاءات بصورة متزايدة بهدف رفع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية، ففي عام 2017 قدمت بعض الأسواق عطاءات جديدة منخفضة تبلغ أقل من 3 سنت/كيلوواط ساعة، كما شهد عام 2017 وأوائل عام 2018 تقديم كل من الهند والأردن والسعودية وجنوب أفريقيا والامارات لعطاءات منخفضة جداً للطاقة الشمسية. وفي الولايات المتحدة، أدى انخفاض أسعار شراء الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة الشمسية أكثر جاذبية من طاقة الغاز الطبيعي في العديد من المواقع.

4. أسواق الطاقة الحيوية²⁰:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية بنحو 6.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 116 جيجاواط في نهاية عام 2018، كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الحيوية المنتجة بنحو 1.2% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 467 تيراواط ساعة، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في عام 2018 نحو 0.113 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الحيوية نحو 0.469 تيراواط ساعة في عام 2016، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق، كما يوضح الجدول (20).

²⁰ الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية.

هذا وتحرز صناعة الطاقة الحيوية تقدماً من خلال الدعم الأكاديمي والحكومي للتكنولوجيات الجديدة في الأسواق. غير أن المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الأخرى، إضافة إلى المخاوف بشأن استدامة بعض أشكال الطاقة الحيوية قد انعكست سلباً على المناخ الاستثماري في أسواق الطاقة الحيوية، وهو ما يشكل عائقاً أمام إنتاج الطاقة الحيوية.

الجدول (19)
قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018
(جيجاواط)

الإجمالي	الطاقة الحيوية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الكهرومائية	
0.596	0.001	0.594	0.001	-	الإمارات
0.006	-	0.005	0.001	-	البحرين
0.673	-	0.435	0.010	0.228	الجزائر
0.358	-	0.047	0.245	0.066	تونس
0.142	-	0.139	0.003	-	السعودية
1.503	0.007	0.001	0.001	1.494	سورية
2.551	-	0.037	-	2.514	العراق
0.043	0.038	0.005	-	-	قطر
0.041	-	0.031	0.010	-	الكويت
0.005	-	0.005	-	-	ليبيا
4.813	0.067	0.770	1.125	2.851	مصر
10.731	0.113	2.069	1.396	7.153	الدول الأعضاء
2350.7	115.7	485.8	563.7	1292.6	العالم

المصدر: IRENA, Renewable Capacity Statistics 2019.



الجدول (20)
إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2016
(تيراواط ساعة)

الإجمالي	الطاقة الحيوية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الكهرومائية	
0.316	0.006	0.331	-	-	الإمارات
0.010	-	0.008	0.001	-	البحرين
0.565	-	0.070	0.474	0.045	تونس
0.327	-	0.339	0.019	0.072	الجزائر
0.082	-	0.129	-	-	السعودية
3.001	0.033	-	0.001	0.909	سورية
2.612	-	0.057	-	5.087	العراق
0.206	0.115	0.008	-	-	قطر
0.005	-	0.049	0.018	-	الكويت
0.008	-	0.008	-	-	ليبيا
15.332	0.315	0.105	2.058	13.545	مصر
23.802	0.469	1.104	2.571	19.658	الدول الأعضاء
5885	467	329	958	4163	العالم

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2018.

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك:

تم وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة المختلفة، وذلك استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030)، والتي اعتمدتها القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالعاصمة السعودية، الرياض، في شهر يناير 2013.

وتعد هذه الاستراتيجية أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وفي عام 2015 أصدرت جامعة الدول العربية الإصدار الثالث من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، والذي تضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، كما هي موضحة في الجدول (21).

الجدول (21)

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك

الإمارات	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 50% بحلول عام 2050.
البحرين	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 5% بحلول عام 2025، ترتفع إلى 10% بحلول عام 2035
تونس	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 30% عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 27% عام 2030.
السعودية	مساهمة المصادر المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 30% عام 2030.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30% عام 2030.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1% بحلول عام 2020
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية في مزيج الطاقة بنسبة 20% عام 2030.
الكويت	مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7% عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية في توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 12% ، 2% ، 6% على التوالي عام 2030.

المصادر: - جامعة الدول العربية ، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لعام 2015.

- برامج وطنية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة.

يُذكر إنه قد تم توسيع نطاق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي ينص على " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2019 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:



1. بدء دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ

شهد شهر يناير 2019 بدء تطبيق تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي في سوق النفط العالمي. وفي هذا السياق، يذكر إنه قد تم الإتفاق على خفض إنتاج دول أوبك بنحو 0.8 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2.5% من مستوى إنتاجها المرجعي، كما تم الاتفاق على خفض الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك لإنتاجها بنحو 0.4 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2% من مستوى إنتاجها المرجعي، ليصل بذلك إجمالي الإنتاج المتفق على خفضه من قبل دول (أوبك +) إلى 1.2 مليون برميل/يوم. على أن يتم تفعيل هذا الإتفاق بدء من شهر يناير 2019 ولفترة أولية مدتها ستة أشهر، أي حتى شهر يونيو 2019، كما يوضح الجدول (22).

الجدول (22)

تعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة
بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)
(مليون برميل/يوم)

مستوى الإنتاج بداية من شهر يناير 2019	الكمية المتفق على خفضها	مستوى الإنتاج المرجعي*	دول أوبك
1.025	(0.032)	1.057	الجزائر
1.481	(0.047)	1.528	أنجولا
0.315	(0.010)	0.325	الكونغو
0.508	(0.016)	0.524	الإكوادور
0.123	(0.004)	0.127	غينيا الاستوائية
0.181	(0.006)	0.187	الجابون
4.512	(0.141)	4.653	العراق
2.724	(0.085)	2.809	الكويت
1.685	(0.053)	1.738	نيجيريا
10.311	(0.322)	10.633	السعودية
3.072	(0.096)	3.168	الإمارات
دول خارج أوبك			
0.776	(0.020)	0.796	أذربيجان
0.222	(0.005)	0.227	البحرين
0.128	(0.003)	0.131	برونوي
1.860	(0.040)	1.900	كازخستان
0.612	(0.015)	0.627	ماليزيا
1.977	(0.040)	2.017	المكسيك
0.970	(0.025)	0.995	عمان
11.191	(0.230)	11.421	روسيا
0.072	(0.002)	0.074	السودان
0.129	(0.003)	0.132	جنوب السودان
25.937	(0.812)	26.749	إجمالي أوبك
17.937	(0.383)	18.320	إجمالي خارج أوبك
43.874	(1.195)	45.069	إجمالي أوبك +

* مستوى الإنتاج المرجعي هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 لكل دول أوبك + باستثناء الكويت، و أذربيجان، و كازخستان.

ملاحظات:

- تم استثناء كل من ليبيا و إيران و فنزويلا من إتفاق خفض الإنتاج.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكلا من الكويت و أذربيجان هو إنتاج شهر سبتمبر 2018.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكازخستان هو مستوى إنتاج شهر نوفمبر 2018.

المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).



2. إجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج

أعلنت اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج في أحدث تقرير لها، إنه استناداً إلى تقرير اللجنة الفنية المشتركة لشهر فبراير 2019، فقد بلغ متوسط نسبة التزام الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها معاً بقرار تعديلات خفض الانتاج 90%، مقارنة بمستوى شهر يناير البالغ 83%، وهو ما يُظهر تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف المشار إليه عاليه والمتوافق عليه في الاجتماع الوزاري الخامس لدول (أوبك +).

وأكدت اللجنة على أهمية مراقبة السوق ومدى الإلتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج، كما أقرت بحالات عدم اليقين الحالية والحرارة التي تحيط بسوق النفط العالمي خلال عام 2019، مع دعوة جميع الدول المشاركة في "إعلان التعاون" لمضاعفة جهودها في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لضمان استعادة توازن سوق النفط العالمي.

وبالنظر إلى أن أساسيات السوق، والتي من غير المرجح أن تتغير جوهرياً في المدى القريب، فقد اعتمدت اللجنة توصية بعدم عقد عن الاجتماع الوزاري المقرر في شهر أبريل 2019، وبدلاً من ذلك تم تحديد موعد لإجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في التاسع عشر من شهر مايو 2019 وذلك قبل إنعقاد الإجتماع الوزاري العادي رقم 176 لدول أوبك في الخامس والعشرين من شهر يونيو، بالعاصمة النمساوية، فيينا، والذي سيتم خلاله إتخاذ قرار بشأن المستهدف من الإنتاج خلال النصف الثاني من عام 2019.

3. خطة المملكة العربية السعودية لبناء مصفاة نفطية في جنوب إفريقيا

أعلن وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية المهندس خالد عبد العزيز الفالح عن التخطيط لبناء مصفاة نفطية ومصنع للبتروكيماويات في جنوب إفريقيا ضمن استثمارات قيمتها 10 مليار دولار، وإن الخام السعودي سيستخدم في المصفاة المزعم إنشاؤها.

4. وقف إقليم كردستان العراق صادراته النفطية إلى إيران

أوقف إقليم كردستان العراق صادراته النفطية إلى إيران، وذلك ضمن إطار الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني.

5. منافسة الولايات المتحدة لدول "أوبك" على حصة الهند النفطية

وقعت أكبر شركة حكومية لتكرير النفط في الهند أول إتفاق سنوي مع الولايات المتحدة لشراء 60 ألف طن يومياً من الخام الأمريكي، بقيمة 1.5 مليار دولار حتى مارس 2020، وذلك لتنويع مصادر التزويد من الخام. هذا وستقوم مؤسسة النفط الهندية بشراء نحو 75% من احتياجاتها النفطية بعقود طويلة الأجل تبرم معظمها مع دول "أوبك".

6. توقيع شركة "أرامكو" السعودية لإتفاقية إنشاء أكبر مشروع مشترك في الصين

وقعت أرامكو السعودية إتفاقية مع مجموعة "نورينكو" وشركة "بانجين سينسين" الصينيتين لتطوير مشروع هواجين المتكامل للتكرير والبتروكيماويات في مدينة بانجين بمقاطعة لياونينغ. ويشمل المشروع مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل يومياً، ووحدة تكسير إثيلين بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن سنوياً، ووحدة بارازايلين بطاقة إنتاجية تبلغ 1.3 مليون طن سنوياً. وقالت الشركة إن القيمة الكلية للمشروع تبلغ نحو 10 مليار دولار.

7. تشييد الإمارات العربية المتحدة لأكبر وحدة تخزين للنفط في العالم

وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" وشركة "إس كي إنجنيرنج آند كونستركشن" الكورية الجنوبية إتفاقية لبناء أكبر خزان للنفط في العالم. وتصل السعة التخزينية للمشروع إلى 42 مليون برميل وبتكلفة تصل إلى 1.2 مليار دولار، وسيتم تشييده في إمارة الفجيرة على الساحل الشرقي لدولة الإمارات. هذا ومن المنتظر الانتهاء من أعمال التشييد خلال عام 2022.

8. إعلان روسيا شروطها لمواصلة ضخ الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا

أعربت روسيا عن استعدادها لمواصلة ضخ الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا بعد عام 2019، العام الذي سينتهي فيه عقد ترانزيت الغاز المبرم بين البلدين. وذلك شريطة توفر الظروف الاقتصادية والتجارية المغرية في العقد الجديد، مع ضرورة تسوية النزاعات



التجارية بين شركتي الطاقة "غازبروم" الروسية و"نفط غاز" الأوكرانية. وفي ذات السياق، تخشى أوكرانيا حرمانها من عائدات ترانزيت الغاز الروسي، بعد بدء ضخه عبر أنبوب "السييل الشمالي-2"، الذي جاري مده في الوقت الحالي من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق.

9. مصادقة مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون لمواجهة مشاريع الطاقة الروسية

صادق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يهدف لمواجهة التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، ولاسيما التأثير على صادرات الطاقة من روسيا إلى الأسواق الأوروبية. ووفقاً لمعدي مشروع القانون فعلى الولايات المتحدة مساعدة دول وسط وشرق أوروبا لتقليص اعتمادها على موارد الطاقة من الدول التي تستخدم هذه النقطة لفرض نفوذها. وينص مشروع القانون أيضاً على تخصيص 5 مليون دولار للوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية لتقديم مساعدة للدول الأوروبية، وتوظيف كادر إضافي للتعامل مع هذه القضية.

10. مغادرة شركة "لوك أويل" الروسية السوق الأمريكية

تخطط شركة الطاقة الروسية "لوك أويل" لتصفية أعمالها في الولايات المتحدة، حيث ستقوم بإغلاق مكتبها في هيوستن بولاية تكساس، ونقل جزء من الكادر إلى المكسيك. وأوضح الرئيس التنفيذي للشركة، إنها تخلت عن المشاركة في مشاريع النفط الصخري في الولايات المتحدة بسبب التكلفة العالية لهذه المشروعات، وإن الاستثمار في النفط الصخري لم يكن ناجحاً بالنسبة لها.

11. إستحواذ شركة "أرامكو" على 70% من شركة "سابك" للبتروكيماويات

أعلنت شركة "أرامكو" السعودية عن إتمام صفقة الاستحواذ على 70% من الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" رابع أكبر شركة عالمية للبتروكيماويات. وتم الاستحواذ على هذه الحصة من صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية في صفقة خاصة بلغت قيمتها 69.1 مليار دولار، وهي أكبر صفقة في تاريخ المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو ما سيؤدي إلى إيجاد شركة طاقة وبتروكيماويات عملاقة متكاملة.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

في إطار متابعة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للمستجدات بشأن اتفاق باريس لتغير المناخ، عُقدت "ورشة العمل الإقليمية التدريبية العاشرة لتنمية قدرات المفاوضين العرب حول قضايا تغير المناخ" بمقر الأمانة العامة للمنظمة في دولة الكويت، خلال الفترة من 3 إلى 5 أبريل 2018. وذلك بالتعاون ومشاركة مجموعة من المنظمات الدولية والعربية المتخصصة من بينها جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد ناقشت الورشة آخر التطورات بشأن قضايا التفاوض باتفاق باريس خاصة المتعلقة بالتكيف والتخفيف والتمويل والتكنولوجيا وأسواق الكربون والتجارة والحوار التيسيري لعام 2018 والقضايا التفاوضية الأخرى، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي كبنء جديد في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ لدراسة أثر تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي ومستويات الإنتاجية الزراعية ونوعية الإنتاج والآثار المترتبة على التجارة.

كما ناقشت الورشة معالجة المسائل المتعلقة بتدابير الاستجابة، والتدابير المتصلة بالتجارة في البلدان النامية ضمن المساهمات المحددة وطنياً (NDC's). وتضمنت المناقشات إمكانية وضع "إطار للتكيف" لتوجيه البلدان النامية عند تقديم مقترحات التمويل وتوجيه البلدان المانحة في تقييم المشاريع وتمويلها، وتطوير مهارات المسؤولين العرب في التفاوض حول القضايا الناشئة في مفاوضات تغير المناخ، ومناقشة نتائج الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP23)، ومراجعة مسودة نص التفاوض، وإعداد الدول الأعضاء للحوار التسهيلي والجلسات التحضيرية لعام 2018 المؤدية إلى الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP24).

وفي هذا الشأن قدمت الأمانة العامة خلال ورشة العمل ورقة علمية بعنوان تبعات سياسات التغير المناخي واتفاق باريس على القطاع النفطي العربي تناولت تسعير انبعاثات الكربون، وتقليل انبعاثات الكربون في أعمال المنبع ومشروعات المصب وتأثير تدابير الاستجابة والتنوع الاقتصادي والقضايا المتعلقة بالشحن والطيران وأمن الطاقة.



وعُقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأطراف الرابع والعشرين (COP24) خلال الفترة من 30 أبريل إلى 10 مايو 2018 بمدينة بون الألمانية، وتم خلال الاجتماع انعقاد الهيئات الثلاث التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وهي الدورتين الثامنة والأربعون للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، وكذلك الجزء الخامس من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس. وقد ركز الاجتماع بشكل كبير على دفع عجلة العمل في برنامج عمل اتفاقية باريس (PAWP) ومجموعة من القرارات المطلوبة لتنفيذ هذا الاتفاق، حيث أن الموعد النهائي لإنجازه هو ديسمبر 2018.

استضافت مدينة نيويورك الأمريكية في السادس والعشرون من شهر سبتمبر 2018 الدورة الثانية لـ "قمة الكوكب الواحد" وذلك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتهدف القمة إلى تسريع تنفيذ اتفاق المناخ المبرم في عام 2015، هذا وقد تم التأكيد في نهاية القمة على أهمية تطوير خريطة طريق لكوكب واحد للعمل المناخي والتمويل الأخضر، التي يمكن أن تساعد في موازنة القوى على امتداد المسارات الاستراتيجية الأكثر نجاحاً، بما في ذلك التعاون ومشاركة الحلول لتقديم أعمال محلية ووطنية وعالمية، والاستثمار في التحول إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات وشاملة.

وخلال الفترة من 1 إلى 15 ديسمبر 2018، استضافت مدينة كاتوفيتشي البولندية أعمال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين (COP24)، وقد اتفق ممثلوا الدول الأطراف خلال المؤتمر على تفعيل اتفاق باريس للمناخ المبرم عام 2015، و وضع كتاب قواعد مشترك يهدف إلى تنفيذ مقررات اتفاق باريس للحد من ارتفاع حرارة الأرض بحيث لا تزيد عن الدرجتين مئويتين. وأنه سيلزم الدول الأطراف الموقعة على اتفاق باريس بتخفيض معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وكما شدد المؤتمر على الحاجة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل النصف قبل عام 2030 من أجل الوصول إلى هدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 1.5 درجة. كما رحبت الدول الأطراف بالبيان النهائي للمؤتمر، وكان من أبرز ما جاء به، تأسيس لجنة دائمة للتصدي ولتقييم الآثار السلبية لتدابير الاستجابة (KATOWICE TECHNICAL COMMITTEE)، واستمرارية برنامج تدابير الاستجابة (FORUM) وإقرار عدد من ورش العمل، وإدراج الآثار السلبية لتدابير الاستجابة في إجراءات الالتزام والشفافية COMPLIANCE-TRANSPARENCY، والتأسيس للتمايز ما بين الدول النامية والدول الصناعية فيما يخص الشفافية وتمتع الدول النامية بالمرونة الواردة

في نص اتفاق باريس دون تحديد موعد زمني، و تفعيل الفوائد المصاحبة للتكيف بصورة تخفيف الانبعاثات (CO-BENEFITS) وإدراجها في إجراءات الشفافية وتعليمات المساهمات الوطنية، و القيام بدراسة للاحتياجات المالية للدول النامية كل أربع سنوات، و الاتفاق على إطار التكنولوجيا وتفعيل دورها وتسهيل نقلها للدول النامية، و تأسيس آلية لتقديم المعلومات عن الموارد المالية المستقبلية المتاحة للدول النامية بحسب المادة (9.5) من اتفاق باريس. كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP-25) في تشيلي خلال الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2019. كما عقدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وبالتعاون مع المملكة العربية السعودية فعالية على هامش مؤتمر (COP-24) وذلك بمشاركة دولة الكويت ومملكة البحرين بأوراق عمل حول (تكنولوجيا النفط والغاز والتغيرات المناخية).

وخلال الفترة من 5 إلى 7 فبراير 2019 شاركت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في الاجتماع الثاني والعشرين للمجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالقاهرة. وبعد مناقشات مستفيضة تم الاتفاق على النقاط الرئيسية للموقف العربي خلال مفاوضات عام 2019، والتي تحدد نظرة استراتيجية لتنفيذ اتفاق باريس في إطار مخرجات مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP-25) بما لا يخل بالمصالح العربية. ومن أهم هذه النقاط، تفعيل اللجان/المجالس الوطنية لتغير المناخ في الدول العربية، التنسيق مع المؤسسات العلمية والبحثية ومع المنظمات العربية والأقليمية ذات العلاقة، استدامة العمل المؤسسي والوطني والاقليمي لخدمة قضايا تغير المناخ في المنطقة العربية.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس بدء تطبيق تعديلات اتفاق خفض الإنتاج الجديدة والتي توصلت إليها الدول الأعضاء في منظمة أوابك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوابك+) في نهاية الربع الرابع من عام 2018، على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الأول من عام 2019، حيث إنخفضت بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.2 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 0.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع



المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا التراجع في الأساس إلى انخفاض إنتاج السعودية بشكل ملحوظ بلغ نحو 738 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن إنتاج السعودية قد بلغ أدنى مستوى له منذ عامين وهو 9.787 مليون برميل/يوم خلال شهر مارس 2019. إلى جانب انخفاض إنتاج النفط في كلاً من الإمارات وليبيا خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 233 ألف برميل/يوم و 90 ألف برميل/يوم على الترتيب مقارنة بالربع السابق. كما يوضح الجدول (23) والشكل (26).

الجدول (23)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018-2019*
(مليون برميل/يوم)

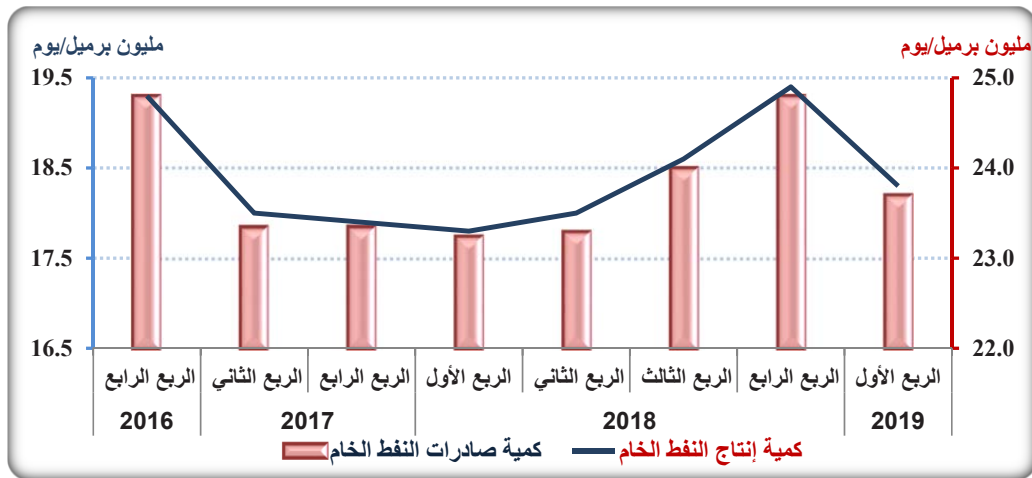
التغير عن (مليون ب/ي)	2019		2018		
	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الأول
0.215	(0.230)	2.510	2.740	2.295	الإمارات
-	-	0.167	0.167	0.167	البحرين
0.022	(0.040)	0.612	0.652	0.590	الجزائر
0.114	(0.737)	7.625	8.363	7.512	السعودية
-	-	-	-	-	سورية
0.180	0.080	3.765	3.685	3.585	العراق
0.011	(0.014)	0.335	0.349	0.324	قطر
0.010	(0.043)	2.332	2.375	2.322	الكويت
(0.026)	(0.088)	0.741	0.829	0.767	ليبيا
-	-	0.119	0.119	0.119	مصر
0.526	(1.073)	18.206	19.279	17.680	الإجمالي

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (26)

مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصاداته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك،
*2019 - 2016



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوابك من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد إنخفضت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر يناير 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 18.375 مليون ب/ي، عندما إنخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 24.019 مليون ب/ي.

و إنخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى 18.221 مليون ب/ي في شهر فبراير 2019، نتيجة إنخفاض كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.865 مليون ب/ي. وفي شهر مارس 2019، انخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى أدنى مستوى لها خلال الربع الأول من عام 2019 وهو 18.022 مليون ب/ي، عندما انخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.666 مليون ب/ي.



2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوبك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الإنخفاض في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال نفس الربع، فقد انخفضت بنحو 16 مليار دولار، أي بنسبة 13.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 104.1 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.6 مليار دولار، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (24) والشكل (27).

الجدول (24)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2019-2018*
(مليار دولار)

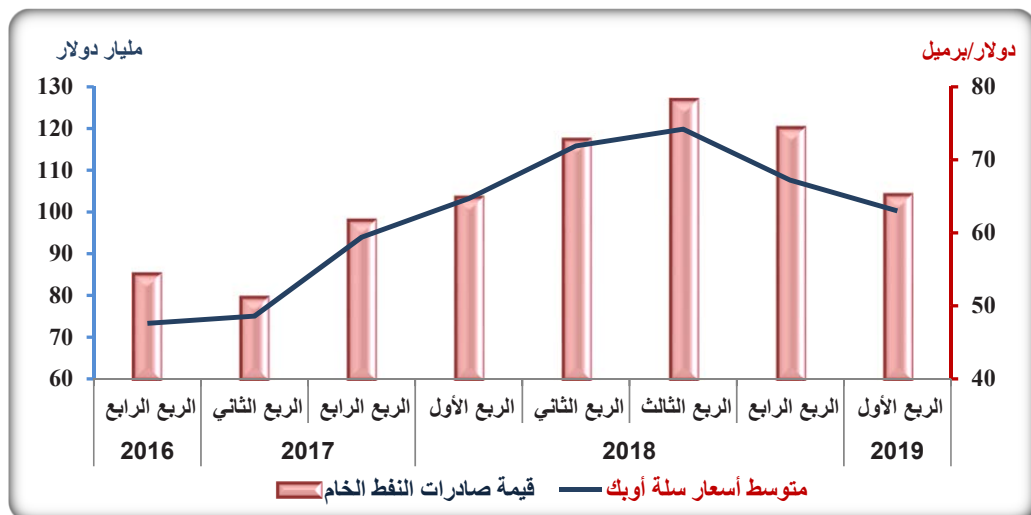
التغير عن (مليار دولار)		2019	2018	
الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الأول
0.8	(2.9)	14.6	17.5	13.9
(0.03)	(0.1)	0.9	1.0	1.0
(0.1)	(0.6)	3.5	4.1	3.6
(0.4)	(8.6)	43.8	52.4	44.2
-	-	-	-	-
0.6	(1.3)	21.2	22.4	20.5
0.04	(0.2)	1.9	2.2	1.9
(0.01)	(1.4)	13.2	14.6	13.3
(0.4)	(0.9)	4.2	5.1	4.5
(0.02)	(0.1)	0.7	0.7	0.7
0.6	(16.0)	104.1	120.1	103.5

*بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (27)

مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك،
2016-2019



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد إنخفضت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر يناير 2019 مقارنة بالشهر السابق بشكل طفيف لتصل إلى 33.8 مليار دولار، برغم ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 58.7 دولار/برميل، ويعزى ذلك إلى الإنخفاض في كمية صادرات النفط الخام، وواصلت تلك القيمة إنخفاضها خلال شهر فبراير 2019، لتصل إلى 32.9 مليار دولار، وذلك برغم ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 63.8 دولار/برميل، ويعزى ذلك إلى إستمرار إنخفاض كمية الصادرات. ثم عاودت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال الربع الأول من عام 2019 وهو 37.4 مليار دولار خلال شهر مارس 2019، نتيجة ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 66.4 دولار/برميل.



3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوبك

ألفت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2019، حيث تراجعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال العام السابق. ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع تذبذب أداء الأسواق المالية، واتجاه هذه الدول نحو خفض الإنتاج النفطي وفقاً لقرار تعديل إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك+) في نهاية عام 2018، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2019، وهو ما انعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام.

يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، حيث شهدت مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية تحسن نسبي على خلفية ارتفاع الانفاق الاستثماري المصاحب لتنفيذ عدد من المشروعات في إطار مزيج سياسات التصحيح المالي التي تبنته هذه الدول ويشتمل على سياسات واسعة لزيادة مستويات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ومعالجة العجز المالي والدعم الحكومي ولاسيما دعم الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية. لنتزايد المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.

الخلاصة

1. الأداء الاقتصادي

شهد الربع الأول من عام 2019 نمواً أضعف من المتوقع في أداء الاقتصاد العالمي، يأتي ذلك تزامناً مع تراجع الأنشطة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى مزيد من المراجعة الهبوطية لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2019. حيث تشير غالبية هذه التوقعات إلى تأثر أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات على المدى القريب، كاستمرار التوترات التجارية العالمية، وتلاشي الحوافز المالية الأمريكية، وضعف الأوضاع المالية في العديد من الاقتصادات النامية و الناشئة، إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، والقضايا المالية في بعض اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، والتباطؤ في اليابان، وارتفاع مستويات الديون العالمية لتصل وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي إلى مستوى يتجاوز ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد العالمي.

2. أسواق النفط الخام

1.1. الأسعار

إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل إلى 63 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام برنت ليصل إلى 63.2 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام غرب تكساس ليصل إلى 54.9 دولار/برميل. وانعكس هذا التطور على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً بالمقارنة مع الربع السابق وبدرجات متفاوتة، كما انعكس على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى انخفاضاً بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

2.2. الإمدادات النفطية

إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال الربع الأول من عام 2019، بنحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99.7 مليون برميل/يوم.



وعلى مستوى المجموعات، إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 3.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 8.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2015 وهو 35.7 مليون برميل/يوم.

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 64 مليون برميل/يوم.

تباطى معدل نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2019 ليلبلغ 8.223 مليون برميل/يوم. كما إنخفض متوسط عدد الحفارات العاملة في مناطق إنتاج النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 18 حفار مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 935 حفارة، وفي هذا السياق يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد بلغ أعلى معدل له وهو 1293 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2014. وتراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 156 بئر مقارنة بالربع السابق، وهي أول تراجع فصلي منذ الربع الثالث من عام 2017، ليلبلغ عددها 4505 بئر.

3.2. الطلب على النفط

إنخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99 مليون برميل/يوم.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، إنخفض طلب الدول الصناعية خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 200 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 47.9 مليون برميل/يوم. كما إنخفض طلب الدول النامية والدول المتحولة خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 400 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 51.1 مليون برميل/يوم.

4.2. المخزونات النفطية

☞ **إنخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الأول من عام 2019 بنحو 72 مليون برميل، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.748 مليار برميل. بينما ارتفع المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.832 مليار برميل.**

5.2. حركة التجارة النفطية

☞ **انخفض صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة بشكل طفيف خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 0.4% فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.536 مليون ب/ي، كما انخفض صافي الواردات النفطية لليابان بنسبة 9% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3 مليون ب/ي، وإنخفض صافي الواردات النفطية للصين بنسبة 4.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.8 مليون ب/ي. بينما ارتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 7.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.3 مليون ب/ي.**

6.2. أداء مصافي التكرير

☞ **انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية خلال الربع الأول من عام 2019، بنحو 0.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.5 مليون برميل/يوم، كما انخفض متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية بنحو 0.6% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 83.3%. وانخفضت كميات إنتاج المصافي العالمية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 0.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82 مليون برميل/يوم.**

3. أسواق الغاز الطبيعي

1.3. الأسعار

☞ **إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 0.88 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.92 دولار لكل مليون و ح ب.**



☞ **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 0.1 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.9 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/برميل، كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته تايوان بمقدار 0.2 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.6 دولار/ مليون و ح ب. بينما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية بمقدار 0.2 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.3 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب، كما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين بمقدار 1.3 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.8 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.**

2.3. الإنتاج

☞ **إنخفض متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري خلال الربع الأول من عام 2019 بحوالي 0.7 مليار متر مكعب، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 195.6 مليار متر مكعب.**

3.3. الصادرات

☞ **بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى أسواق شمال شرق آسيا حوالي 13.3 مليون طن لتساهم بما نسبته 25.8% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 28.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.**

4. أسواق الطاقات المتجددة

☞ **استمر التباطؤ في نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك على الرغم من الانخفاض الملحوظ في أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى دولار لكل ميغاواط. في هذا السياق، أعلنت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها عن تباطؤ نمو مصادر الطاقة المتجددة في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي، ما يهدد بعدم تحقيق**

الأهداف المناخية على المدى الطويل. حيث أشار التقرير إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بشكل مطرد خلال عام 2017، واستمر هذا الارتفاع خلال عام 2018 لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 33 جيجا طن، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة بالفحم لإنتاج الكهرباء في الدول النامية في آسيا، هذا وقد ساهم الفحم بنسبة 30% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في عام 2018.

5. الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء

☞ **انخفضت كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.2 مليون ب/ي. كما انخفضت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال الربع الأول من عام 2019 بنحو 16 مليار دولار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 104.1 مليار دولار.**

☞ **أقلت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2019، حيث تراجعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال العام السابق. ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع تذبذب أداء الأسواق المالية، واتجاه هذه الدول نحو خفض الإنتاج النفطي وفقاً لقرار تعديل إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك +) في نهاية عام 2018، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2019، وهو ما انعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام. يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، لتتزايد المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.**

